

# الحكم الراشد وآليات مكافحة الفساد

بين حداثة المصطلح وأصالة  
المضمون

د. عبد الرزاق مقري

الحمد لله والصلاة والسلام على  
رسول الله

## مقدمة :

لقد أصبح مطلب الإصلاح للوصول إلى الحكم الراشد مطلباً ملحاً، والذي يهمننا في هذا البحث هو كيف نساهم في تسهيل مشاريع الإصلاح في البلاد العربية والإسلامية، من خلال تبسيط مفاهيمه، ونشر ثقافته، وتأسيس مضمينه، وإزالة الحرج والشكوك والأوهام أثناء تناوله .

إن مطلب رشاد الحكم في البلاد العربية والإسلامية قديم منذ بروز حركات الإصلاح في بدايات القرن الماضي، وسبب هذا المطلب منذ ذلك الحين هو حالات الإخفاق ومظاهر الفساد التي عرفتتها المؤسسات السياسية والاجتماعية في العالم العربي والإسلامي، ولا يزال نفس الوضع ماثلاً في جل الدول الإسلامية، ولذلك... المطلب هو ذات المطلب... مهما كان الذي يرفع شعاره اليوم.

والغريب في الأمر أن الذي يرفع شعاره اليوم ، أي القوى الدولية الغربية التي أصبحت تضغط على الأنظمة العربية والإسلامية به، هي التي دعمت، وساندت، وفي بعض الأحيان وضعت الأنظمة الفاسدة، المهيمنة على شعوبها منذ عقود

طويلة من الزمن. وإنما الأمر الذي تغير أن القوى الغربية أصبحت تدرك بأن الفساد استشرى في الأنظمة إلى أن أصبح الخطر يدهمها في ديارها، من خلال الهجرة الكبيرة التي تكثفت في اتجاه بلدانها، واستقواء حركات التطرف والعنف التي امتدت أيديها إلى ساحاتها، فأصبح لا بد من إصلاح يعيد التوازن، بما يحقق المصالح الغربية وينفذ مخططاته دون خلق أزمات يمتد مداها.

وبكل تأكيد نفهم قلق الأنظمة العربية والإسلامية، ونفهم تشكيكها في ما يريده منها الغرب من خلال مطلب الإصلاح، ونحن معها شأن واحد ضد أي خطر خارجي، ولكن لا يمكن أن نقبل هذه التعلقة للانفكاك من الشروع في الإصلاح، لأن الإصلاح غاية نبيلة في حد ذاتها، من أجلها نزلت الرسائل وبعث الرسل : (( إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقى إلا بالله)). والإخفاق والفساد لا يزالان قائمين، لا بد أن نزيلهما بأيدينا وبإرادتنا، فلا ندع فرجة يدخل منها الشيطان... ربما نقتبس خيرا مما يعرض علينا من مشاريع الإصلاح، في الفكر والأدوات الغربية، وسنجد إذا عزمنا على الرشد خيرا كثيرا في تراثنا... يعيننا على الإصلاح.

إن موضوع هذا المحاولة يدخل في هذا السياق، أردنا من خلالها توفير مادة تنشئ الرغبة في الإصلاح من خلال تأصيله وإظهار فضله وفوائده وإبراز شؤم وخطورة نقيضه، وتسهيل الانصراف إليه من خلال إظهار أدواته وشرح السبيل له في إطار مسؤول وآمن وسلس .

يحتوي البحث فصلين كبيرين هما موضوعه: الإصلاح ومكافحة الفساد.

أما الفصل الأول فيشمل مبحثين: يهتم المبحث الأول بتحديد معنى الحكم الصالح وشروطه وفق نصوص الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للإيماء تحديداً، نؤكد فيه بأن نظريات الإصلاح المعروضة علينا من المنتظم الأممي مقبولة في مضمونها، وأنها سبيل للإصلاح فعلا، ويتضح من ذلك، بشكل تلقائي، بأن سياسة استغلال المنظمات الدولية من القوى الدولية أمر مناقض لما تريده هذه المنظمات. أما المبحث الثاني: فهو خلاصة لما يتضمنه الفكر الإسلامي في الموضوع من خلال تحديد أسس الحكم الراشد في الإسلام من ناحية التجربة والنظرية السياسية، أدرجناه للاستئناس، وليظهر للقارئ أننا

بمطلب الإصلاح لا نبتدع شيئاً، بل نسير على رضوان الله،  
وهدي رسوله، وخطى الخلفاء الراشدين إن شاء الله، فيزداد  
حماسنا وأنسنا وعزتنا بما نقوم به من استمرار المطالبة  
بالإصلاح، لتنعم أمتنا بالخير والفلاح.

وأما الفصل الثاني: فهو عبارة مجموعة من الدروب الموصلة لرشد  
الحكم من خلال مكافحة الفساد، نبدأها من خلال المبحث  
الأول بتعريف الفساد وتحديد ما نقصده منه، وفي المبحث الثاني  
نعود لمهمة التأصيل للمبحث في سبق الإسلام لهذه المهمة، ثم  
نخلص في المبحث الثالث إلى عرض عدد من الوسائل المتبعة في  
النظم الديمقراطية للقيام بواجب مكافحة الفساد، نستحضر  
فيها كلها ما يقارنها أو يشملها أو يصححها في موروثنا  
الحضاري الإسلامي، ونقسم هذه الآليات إلى آليات داخلية  
تخص الأقطار، وآليات خارجية تتعاون من خلالها الأمم على  
دحض الظلم والفساد، لاقتناعنا بأن الفساد أصبح يتميز بأبعاد  
دولية خطيرة، وأكثر من ينشره الشركات العابرة للقارات، وأنه  
لا بد من تحريك آليات دولية تواجهه، بشرط أن تؤدي  
المؤسسات الأممية دورها الذي من أجلها أنشئت، وأن لا تتحول

إلى أدوات في أيدي القوى الدولية تفرض من خلالها إرادتها  
على الدول الضعيفة والمجتمعات المقهورة .

# الفصل الأول في الحكم الراشد



## المبحث الأول في معنى الحكم الصالح وشروطه في المنظومة السياسية العصرية

قبل الحديث عن الحكم الراشد (أو الصالح) لا بد أن نحدد معنى الحكم ذاته، فكلمة الحكم التي نقصدها في بحثنا هي التي تعني ممارسة السلطة وإدارتها لشؤون المجتمع، وموارده، وتطوره الاقتصادي والاجتماعي<sup>1</sup>. ولا بد من الإشارة كذلك بأن الحكم له مفهوم أوسع من الحكومة، سواء عنيت عبارة الحكومة الطاقم الوزاري، مثلما هو شائع في كثير من الدول، أو شمل مختلف أجهزة الدولة الرسمية من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية وإدارة عامة، كما هو متداول في كثير من البحوث والدراسات. فمفهوم الحكم يعبر عن منظومة شاملة في المجتمع تشمل بالإضافة لما سبق مختلف المنظومات المجتمعية والمؤسسات غير الرسمية الربحية وغير الربحية. وبهذا المعنى يعبر مفهوم الحكم عن

---

<sup>1</sup> - حسن كريم، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، المستقبل العربي، عدد 309 نوفمبر 2004، ص 40 - 65

إدارة وممارسة السلطات السياسية والاقتصادية على مختلف المستويات المركزية واللامركزية.

أما عن الحكم الراشد، أو الحكم الصالح، فإن هذه العبارة أصبحت شائعة في القاموس المعاصر للشأن السياسي والعلاقات الدولية. فقد بدأت تستعمل هذه العبارات من قبل مؤسسات الأمم المتحدة منذ عقدين من الزمن إلى أن تحولت إلى قضية دولية بارزة في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع غيرها وخصوصا مع العالم العربي والإسلامي بعد 11 سبتمبر. ليس موضوع بحثنا التعليق على مقاصد الولايات الأمريكية المتحدة من مشروع الإصلاح الذي أطلقته، فالكل يعرف بأن عملية الإصلاح التي تريدها لا تقصد بها إلا مصالحها، وهي على مقاسها، و لا تعبر بأي حال من الأحوال عن روح ومقاصد النصوص المتداولة في مؤسسات الأمم المتحدة، ولذلك نبه من البداية بأن غايتنا الاطلاع والتعليق على فحوى شروط الحكم الراشد في المنتظم الأممي .

. تضع أدبيات الأمم المتحدة عبارة الحكم الراشد في إطار حكمي وقيمي للتعبير عن ممارسة السلطة السياسية لإدارة

شؤون المجتمع، بما يجعل هذا المجتمع ناميا ومتقدما ومتطورا بمشاركة جميع أفرادهم وبراضهم، وبما يجعل ظروف هؤلاء المادية والمعنوية في تحسن مستمر.

وعلى هذا الأساس فإن برنامج الأمم المتحدة للإنماء يشترط في الحكم الصالح ثلاثة أبعاد متكاملة غير قابلة للتجزئة وهي : **البعد السياسي** المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، و**البعد التقني** المتعلق بطبيعة الإدارة العامة وكفاءتها وفعاليتها، و**البعد الاقتصادي** . الاجتماعي المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتأثيرهما في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة، كما علاقتها بالطبع مع الاقتصادات الخارجية، والمجتمعات الأخرى من جهة أخرى<sup>1</sup> . بغض النظر عن الخلفية الأيديولوجية الذي قد يتضمنها هذا التعريف فإن الشروط التي ينص عليها

---

United Nations Development (UNPD), - 1  
Governance for Sustainable Human  
Development : A UNDP Policy Document ( New  
York : UNDP, 1997)

ترتكز على دراسة عميقة وواقعية لتطور أوضاع المجتمعات وأنظمة الحكم في العالم، فلا يتصور فعلا أن يكون حكم راشد من دون منظومة سياسية تقوم على أساس الشرعية والتمثيل، فلا يعقل لحكم قائم بالتسلط، معزول عن السكان أن يؤدي إلى وضع صالح وراشد في مختلف نواحي الحياة، يلبي فيه الناس طموحاتهم وتحقق حاجاتهم . فالشرعية والتمثيل هما اللذان يعبران عن الصلة الصحيحة بين الحاكم والمحكوم وهما اللذان يؤديان إلى التفاعل الإيجابي بين الطرفين بما يحقق التعاون والتناصر والانصراف إلى خدمة الصالح العام، الذي تتحقق في إطاره مصالح الأفراد بشكل أشمل وأعم، بدل الاشتغال بالتنازع الذي تتوقف فيه عجلة البناء وتضيع فيه مصالح أغلب الناس . ولا بد من القول بأن النظام الديمقراطي يمثل أحسن ما وصلت إليه البشرية لحد الآن لتحقيق هذا الغرض، " فالديموقراطية . من خلال كفاحها الطويل ضد الظلمة والمستبدين اهدت إلى صيغ ووسائل تعتبر . إلى اليوم . أمثل الضمانات لحماية الشعوب من التسلط ، وإن لم تخل من بعض المآخذ والنواقص،

التي لا يكاد يخلو منها عمل بشري<sup>1</sup> " ، فلقد استطاعت الديمقراطية عبر تجربتها التاريخية على أرض الواقع أن تحل مشكلة التداول على الحكم بطرق سلمية عبر عقد اجتماعي يقبله الجميع ويجعل نتائج العمليات السياسية التي تنبثق عنه مرضي عنها من كل الأطراف، ويدفع كل القوى المتنافسة سياسيا للانخراط في عملية الإصلاح الدائم، حيث يجتهد الذين يتحملون مسؤولية التسيير في تحسين أدائهم، والالتزام بالشفافية لنيل ثقة الناخبين، ويجتهد المعارضون في إظهار النقائص، في إطار العلانية، وباستخدام وسائل المساءلة والمحاسبة المتعددة، التي تتيحها لهم القوانين الديمقراطية، بغرض تحويل الرأي العام لصالحهم، وبالتالي كسب جولة لاحقة في استحقاق آخر. ومن محاسن الديمقراطية أن القيام بدور المساءلة والتنافس على خدمة الصالح العام لا يدفع إليهما التسابق على الحكم فقط، بل يشجع عليه كذلك الشعور بكرامة المواطنة التي يجسدها الشعور بالمساواة أمام القانون، والمساهمة الفاعلة في ميزانية الدولة بواسطة دفع الضرائب،

---

1 - يوسف القرضاوي، من فقه الدولة في الإسلام، دار الشروق،

والحق في المشاركة من منطلق هذه المواطنة في المجهود الوطني عبر الترشح والانتخاب وحرية الانتظام في الهيئات والمنظمات، والقدرة على التقاضي العادل، وتسلم الحقوق دون وسائط ولا شفاعات، والأمل الدائم في التغيير والإيمان في إمكانه . إن هذه الآليات وغيرها مما يتيحه النظام الديمقراطي لا تساعد فقط على تحقيق الاستقرار وتوفير الأمن المدني اللذان يساعدان على الإصلاح، بل بالإضافة إلى ذلك تجعل كل أفراد المجتمع ينخرطون في عملية الإصلاح بشكل دائم وتلقائي. وعلى العكس من هذا لا يمكن تصور نجاح عملية الإصلاح دون التوجه الفعلي لتجسيد الديمقراطية بمختلف آلياتها. فالخطاب المظهري الذي يصدر عن الأنظمة العربية بضرورة السير نحو الإصلاح وإقامة الحكم الراشد لن يجدي نفعا ما لم تصاحبه خطوات عملية في البناء الديمقراطي تؤدي إلى تداول فعلي على السلطة، وبغير هذا تبقى هذه الخطابات مجرد تعبير عن نوايا ربما تكون صادقة، أو مجرد تصريحات تسويقية وتجميلية في اتجاه الأطراف الخارجية الضاغطة، أو التطلعات الداخلية الملحة. فالإنسان بطبعه يحتاج لنقيضه لكي يصلح، والحياة كلها لن تصلح إلا بسنة التذافع مصداقا لقوله تعالى (( ولو

دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض))<sup>1</sup> ، و هذا التعارض بين الناس يكون مؤلماً ومهدراً لكثير من الطاقات والأوقات حينما يكون عنيفاً، ويحقق أغراضه بسلاسة وامتياز حينما يكون سلمياً ومنظماً وشفافاً مثلما تنتجها الممارسة الديمقراطية السليمة.

إن البعد السياسي هو البعد الأساسي في الشروط الثلاثة التي يذكرها تعريف منظمة برنامج الأمم المتحدة للتنمية، باعتباره يؤثر تأثيراً مباشراً في الشرطين الأخيرين بل هو شرط مسبق لهما، غير أن البعد السياسي وحده لا يكفي فلا بد من توفر منظومة إدارية عامة فاعلة ملتزمة بالإصلاح فكرياً وسلوكياً وأداءً، فمن دلائل رشاد الحكم صلاح إدارته ، فالإدارة هي الوسيلة المباشرة لتنفيذ مشاريع الإصلاح، والإدارة التي تقدر على هذا لا بد أن تتوفر فيها شروط أساسية، منها ما يتعلق بالإنسان من حيث كفاءته وسلوكه وتفانيه في العمل وقدرته على التطور، ومنها ما يتعلق بالنظم الإدارية، والإجراءات المعمول بها، وقواعد التسيير، وطرق

---

<sup>1</sup> - سورة البقرة : آية 251 .

التوظيف، ومعايير التولية والترقية، وقواعد التحفيز، وبرامج التطوير والتدريب. ومنها ما يتعلق بوظيفة التخطيط، وطرائق اتخاذ القرار في كل مستوى وبين مختلف المستويات. و منها ما يتعلق بمستوى الخدمة العمومية المقدمة للمتعاملين والمواطنين من حيث السرعة والنجاعة والنوعية والشفافية. ومنها ما يتعلق بالقدرة على استعمال الوسائل التقنية الحديثة والتطور معها والاستفادة منها .

إن رشاد المشروع السياسي في البلد الذي يريد الإصلاح، ومستوى الأداء والخدمة الذي تتميز بها الإدارة، لا بد أن يؤديان مباشرة إلى حصول نتيجة صالحة على **المستوى الاقتصادي والاجتماعي**، فتنحسّن أوضاع الناس، ويشعرون بمتعة العيش في بلدانهم، فيتمسكون بها، و لا يلجؤون لمغادرتها والهجرة لعمارة بلاد أخرى غير بلدانهم، يضطرون فيها للتخلي عن كرامة المواطنة، وربما عن قيمهم وثقافتهم . و المنظومة الاقتصادية والاجتماعية التي تتناسب مع معايير الإصلاح والرشد لا تعني الاقتصاد الريعي الذي لا يعبأ بمشاركة المواطنين في بناء الثروة الوطنية، ولا الاقتصاد الذي تسيطر عليه أقلية رأسمالية متوحشة يضمن التوازنات الكبرى

ولكن ينتج الفقر بالجملة، ولا الاقتصاد القائم على المساعدات الأجنبية، والمكبل بالمدىونية، الذي يسير أزماته بخدمة سياسات أجنبية مقابل البقاء. إن الحكم الراشد هو في نهاية الأمر الحكم الذي يقدر على ضمان حاجات الناس في الآن، وحاجات الأجيال في المآل، ولا يكون ذلك إلا بإدراك الحاكم لضرورات التنمية الاقتصادية، وآثارها على حياة الناس وعلى استقرار البلد وانسجامه وسيادته، وبالأخذ بالأسباب المؤيدة لرفع تحدي التنمية والتقدم والتطور، ولا توجد معجزات في هذا المجال، فلقد استطاعت دول لا تملك ثروات ولا إمكانات، ولا موقعا جغرافيا مناسباً، و لا موارد بشرية كافية أصلية، أن تحقق الوثبة الاقتصادية حينما كان حكمها راشداً، في حين أن دولاً تملك أكثر مما ذكر عجزت في ذلك، لأن حكمها لم يكن صالحاً، رغم الشعارات والادعاءات. لا توجد فعلاً معجزات، وإنما هو سداد الرأي والأخذ بأسباب العلم، ومكافحة الفساد المكبل للاقتصاد، والتخطيط الاستراتيجي بعيد المدى، وتحديد الأولويات التنموية الاستراتيجية وفق مؤهلات البلد وظروفه وفرصه ، وتكفل الدولة وفق ذلك بالمجالات الاستراتيجية، خصوصاً باهضة الثمن منها مثل

الهيكل القاعدية والصحة والتعليم وغيرها ، وتشجيع القطاع الخاص وتمكينه من أداء دوره وتحقيق التكامل معه، وإتاحة الفرصة له ليصنع الحياة في مختلف المجالات في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات<sup>1</sup> ، وفسح المجال لبروز مجتمع مدني فاعل ومفيد ومستقل وتلقائي، يساهم في المراقبة والمساءلة من جهة، وفي تثقيف أفراد المجتمع وإعانتهم على تطوير أنفسهم والدفاع عن حقوقهم من جهة أخرى، كما يمكنه كذلك أن يتحمل جزء مهما من الأعباء الاجتماعية من خلال المساعدات المباشرة أو بمساعدة الأفراد لدخول عالم الشغل وبناء المؤسسات الصغيرة، ونعني بالمجتمع المدني تبعاً لهذه الوظائف مجموعة الجمعيات التي ينظم المجتمع نفسه بواسطتها بشكل طوعي، و النقابات العمالية، والجمعيات والروابط المهنية، وشبكة المنظمات غير الحكومية الدفعية والحقوقية، والجمعيات الثقافية والخيرية والإغاثية والدينية، والتعاونيات الاجتماعية، والاتحادات الطلابية والشبابية

---

<sup>1</sup> — انظر تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 : خلق الفرص للأجيال القادمة ( نيويورك: البرنامج، المكتب الإقليمي للدول العربية، ص 101

والنسوية والنوادي الرياضية والفنية، وجمعيات رجال الأعمال، وهيئات الرأي والإعلام، وجمعيات الدفاع على البيئة، ومراكز البحوث والدراسات، والمؤسسات الأكاديمية وغيرها، ويمكن أن نضيف إليها الأحزاب السياسية على اختلاف بين المتخصصين في انتمائها للمجتمع المدني أو أجهزة الدولة خصوصا إذا كانت ممثلة في البرلمان.

إن تحالف الرؤية الاستراتيجية للدولة وقيامها بدورها المنظم والمحفز والمسهل والمشارك في المجالات الاقتصادية الاستراتيجية من جهة، مع حيوية وجدية القطاع الخاص وتشعب وتنوع وفاعلية المجتمع المدني من جهة أخرى. ضمن منظومة قانونية شفافة ومتكاملة وصارمة ومرنة وفي إطار الحرص على تطبيقها ومحاربة ما يفسدها. يجعل الحكم صالحا بكل المقاييس، مؤديا فعلا لتحقيق الآثار الإيجابية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

غير أنه لا بد من تحديد المقصود من النجاح في المجال الاقتصادي والاجتماعي. إنه لم يصبح مقبولا تعريف النجاح الاقتصادي بتحقيق معدلات نمووية عالية، والتوقف عندها.

لقد أثبتت تجارب السنوات الماضية في عدة دول بأن المعدلات التنموية المرتفعة، واستقرار التوازنات المالية الكبرى، لا تكفي لمحاربة الفقر، ولا تؤدي للتوزيع العادل للثروة، كما أن تحسن الدخل القومي لا يعني تلقائياً تحسين نوعية حياة المواطنين<sup>1</sup>. لهذه الأسباب تغيرت مفاهيم التنمية في المؤسسات الدولية، من التركيز على النمو الاقتصادي، إلى التركيز على التنمية البشرية، ثم التنمية البشرية المستدامة التي تضمن حقوق الأجيال القادمة، أي الانتقال من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي، وصولاً إلى التنمية الإنسانية. ويمكننا في هذا الإطار أن نتفق على المؤشرات الخمسة التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للإئماء لقياس التنمية البشرية المستدامة في أي بلد، فنذكرها كما وردت في بحث الأستاذ حسن كريم الذي صدر في مجلة المستقبل العربي نوفمبر 2004م :

---

<sup>1</sup> - UNDP, Reconceptualizing Governance for Sustainable Human Development : Discussion Paper 2,p 5

1. **التمكين** : أي توسيع قدرات المواطنين وخياراتهم، وإمكانية ممارستهم لحرية الاختيار بعيدا عن الجوع والحرمان، وبالتالي إمكانية مشاركتهم الفعلية في القرارات التي تتعلق بحياتهم وتؤثر فيهم.

2. **التعاون** : وفيه تضمين لمفهوم الانتماء والاندماج والتضمينية كمصدر أساسي للإشباع الذاتي الفردي، حيث التعاون هو التفاعل الاجتماعي الضروري، وتكون التنمية البشرية معنية بهذا البعد.

3. **العدالة في التوزيع** : وتشمل الإمكانيات والفرص وليس فقط الدخل، وكمثل على ذلك حق الجميع في الحصول على التعليم .

4. **الاستدامة** : وتتضمن القدرة على تلبية حاجات الجيل الحالي من دون التأثير سلبا في حياة الجيل اللاحقة، وحقها في العيش الكريم.

5. **الأمان الشخصي** : ويتضمن الحق في الحياة بعيدا عن أية تهديدات أو أمراض معدية أو قمع أو تهجير.

وقبل أن نترك الحديث عن شروط الحكم الراشد وفق ما توصلت إليه مؤسسات الأمم المتحدة، وتمهيدا للفقرة الموالية لا بد أن نسجل بأنه رغم إيماننا بهذه الشروط، التي جاءت عن دراسات علمية عميقة، وملاحظات ميدانية دقيقة في التجربة العصرية للحكم، فإننا نعتقد بأنها تفتقد إلى العناية بمحفز أساسي وقوي يعين على الالتزام بالإصلاح بشكل تلقائي، وهو التعلق بالإصلاح لا لما يدره من منفعة مادية فردية وجماعية فحسب، بل بالإضافة إلى ذلك وقبله، من منطلق الإيمان بالله والحرص على الثواب ونيل رضا الخالق الذي يقرن الإيمان بالعمل الصالح دوماً، والذي أقسم بأن الإنسان في خسران مبين إلا الذين آمنوا منهم وعملوا الصالحات وندروا أنفسهم للحق والدعوة إليه والصبر على طريقه قال تعالى : (( والعصر إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر ))<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> سورة العصر

لعل تخلي التجربة الغربية في الحكم عن هذا البعد الأخلاقي الروحي هو الذي جعل الآليات الديمقراطية المعمول بها تعجز عن منع الفساد والتعسف والانحراف الذي أصبح يأخذ أحيانا أحجاما كونية تهدد ليس الإنسان فقط بل حتى الطبيعة التي تحتضنه رغم جدية وصرامة هذه الآليات .

المبحث الثاني  
في حقيقة وأسس الحكم الراشد في الفكر  
الإسلامي

لقد سبق أن قلنا بأن الرشد مطلب إسلامي في الأصل، فالصلاح هو مقصد الدين، إذ لا معنى للإيمان بدون عمل صالح، والصلاح في دوائر الحكم من أوجب الواجبات، ولا نريد أن نتوقف كثيرا عند هذا الأمر البديهي الذي سيتضح جليا أثناء معالجتنا للموضوع، من خلال ما سنذكره من نصوص في مواقع عديدة مقبلة .

لا نريد أن نكون ممن يبالغون أثناء تمجيدهم للتجربة السياسية الإسلامية في مجال الحكم، فلا يعترفون بضعف اعتراضها، أو انحراف أصابها. كما أننا لا نريد أن نكون ممن يظلمون تجربة الحكم الإسلامي، فيصفونه بالانحراف على طول التاريخ . لا يستطيع أحد أن ينكر بأن التجربة الإسلامية تضمنت نموذجا ساطعا للحكم الراشد ونظرية سياسية متكاملة أسست له، ولها القدرة على التكرار متى توفرت شروطها.

أما على صعيد النموذج فإن أحسنه ما مثلته تجربة خلفاء الرسول عليه الصلاة والسلام، الذين اصطاح الناس على تسميتهم ب ((الراشدين)) ومن سار على دربهم من بعض

الخلفاء والأمراء والسلاطين الذين ظهوروا من بعدهم بين الحين والحين، في مختلف الدول الإسلامية التي توالى عبر العصور، فشكلت محصلتها حضارة كونية رفعت مستوى البشرية إلى أعلى المراتب، ومهدت لتجربة أخرى استفادت منها وخلفتها، وهي تجربة الحضارة الغربية. لن نقف هنا عند ذكر أمثلة عن التجربة التاريخية للحكم الراشد في الإسلام إذ ليس هذا موضوعنا، ولكننا سنتوقف قليلا عند النظرية التي أسست لهذه التجربة، عن روادها ومضمونها، ثم لنرى هل تتوافق مع المقاييس التي تنص عليها وثائق وأدبيات الأمم المتحدة .

إن كتاب الله وسنة رسوله هما بطبيعة الحال الركيزتان الأساسيتان لهذه النظرية، غير أن ما تتميز به نصوص الكتاب والسنة، في أكثر الأحيان، في هذا المجال السياسي، هو التركيز على القيم، والمبادئ العامة، والمنهج، والمقاصد، لينضبط بها الناس، ويستخرجوا منها ما يصلح لأزمئتهم، وأحوالهم، وظروفهم .

وكان أبرز من بدأ التقعيد لنظرية الحكم الصالح في الإسلام هو عمر الفاروق رضي الله عنه فهو الذي قال عنه المصطفى

صلى الله عليه وسلم<sup>1</sup> : : (( إنه كان فيما مضى قبلكم من الأمم ناس محدثون [ أي ملهون ] وإنه إن كان في أمتي هذه فمنهم عمر ابن الخطاب)) . ولقد تميز عمر رضي الله عنه لأسباب موضوعية، منها ما يتعلق بملكاته الشخصية وقربه من رسول الله، ومنها ما يتعلق بظروف حكمه الذي تميز بطول الأمد والاستقرار خلافا لعهدة أبي بكر رضي الله عنه، التي لم تتجاوز سنتين ونصف، وتميزت بحروب طاحنة مع المرتدين، وخلافا كذلك لفترة عثمان وعلي رضي الله عنهما اللذين ابتليا بفتن كبيرة. مع التأكيد أن إسهامات الخلفاء الأربعة كلهم كانت على مستوى عال في التأسيس للنظرية يمكن أن يفرد لها كتاب خاص. ومن القواعد التي أسس لها الفاروق<sup>2</sup> قاعدة الترشيح والانتخاب الحر حينما رشح الستة الذين يخلفونه، وحرص على أن لا يكون ابنه عبد الله من بينهم، رغم كفاءته، وكذلك قاعدة التوزيع العادل للثروة، ليس على السكان الموجودين فقط، بل حتى على الأجيال القادمة، وقد تجلّى

---

1 - حديث رواه البخاري عن أبي هريرة .

2 - د. خالد سليمان حمود الفهداوي ، الفقه السياسي الإسلامي، دار الأوانل، دمشق، ص 47

ذلك في عدم تقسين سواد العراق مستدلا بقوله تعالى :  
(( لكي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ))<sup>1</sup> ، وقاعدة  
الاجتهاد الجماعي والشورى من خلال جمعه للصحابة عند  
كل نازلة . هكذا كان يفعل عمر، وهكذا فعل قبله أبو بكر،  
وفعل من بعده كثير من الخلفاء من باب التصرف وإجراء  
الأمر في بادئ الأمر، غير أننا لم نحصل على مصنفات تقيد  
هذه التصرفات، وتستخرج قواعد الحكم الصالح حتى القرن  
الثالث الهجري، من خلال بعض المدونات الفقهية المتميزة  
مثل : كتاب الأموال لأبي عبد القاسم بن سلام. وكتاب الخراج  
لأبي يوسف، وكتاب السير للإمام الشيباني الذي يعتبر من  
أوائل من كتبوا في السياسة الشرعية ومن برزوا في هذا المجال  
من علماء مدرسة الرأي، وقد درس الغربيون هذا الإمام الجليل،  
فعرفوا قدره، وعدوه مؤسس القانون الدولي، وأنشؤوا معهدا  
باسم محمد بن الحسن الشيباني في فرنسا<sup>2</sup> .

ومن أثر كثيرا كذلك في الغرب، واعتبروه مرجعا عالميا في  
تقعيد أصول الحكم الصالح، الإمام عبد الرحمن بن خلدون،

---

1 - سورة الحشر : الآية 7 .

2 - د. خالد سليمان، ص 48 .

رائد مدرسة الاجتماع السياسي صاحب المقدمة، وغير بعيد عنه في الزمان والمكان كان أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي صاحب الموافقات ونظرية المقاصد، ومن الأقطاب البارزة في هذا الفن بامتياز أبو الحسن علي بن محمد الماوردي البغدادي صاحب (( الأحكام السلطانية ))، وغير هؤلاء كثير كأبي حامد الغزالي وأستاذه الجويني والباقلاني والبغدادي والرازي واللامدي وأبو يعلى وابن تيمية وابن قيم والقلشقندي<sup>1</sup> وكذلك بعض من نقل عن تجارب الأمم الأخرى في مسألة الحكم الراشد كابن المقفع والجهشياري والماوردي نفسه.

إن دراسة معمقة في الفكر السياسي الإسلامي لهؤلاء العلماء الفطاحلة يستخرج نظرية سياسية متكاملة في الحكم الصالح، بنوها على ما لاحظوه من رشاد في تجربة ((الخلفاء الراشدين)) ومن سار على دربهم من بعدهم، وعلى ما لاحظوه كذلك من إخفاقات وأخطاء، وانحرافات أفسد بها بعض الحكام أحوال الدين والدنيا في زمانهم. لا شك أن القيام بهذا العمل يتطلب جهدا كبيرا، تلزمه مصنفات كثيرة،

---

<sup>1</sup> - انظر د. يوسف أيبش، د. ياسوشي كوسوجي، قراءات في الفكر السياسي الإسلامي، دار أمواج، 2000.

وإنما نحن في هذا المقام نطرق الأبواب ولن نلج الدار حتى لا ننيه في دروبها الممتدة والوقت لا يسعنا لذلك فنكتفي بما يلي :

كما أسلفنا أعلاه تعتبر الدائرة السياسية في الشريعة الإسلامية من أوسع الدوائر، من حيث مجال الاجتهاد والابتكار المتجدد ضمن الدوائر الأخرى، كالعقيدة والعبادات وجوانب كثيرة من المعاملات، حيث أن فترة الخلافة الراشدة نفسها لم تحسم قضاياها السياسية الجوهرية من خلال نصوص قطعية إلزامية، بل تُرك الأمر للاجتهاد، وعلى رأس هذه القضايا مثلاً قضية التولية، أو ما يسمى في المصطلح السياسي المعاصر بقضية التداول على السلطة، فلم يستقر المسلمون على طريقة واحدة في فترة الخلافة الراشدة كلها، حيث اكتفى الرسول بالإيحاء ورغم ذلك ولي أبو بكر الصديق بالانتخاب في ساقفة بني ساعدة فرضيه أغلب الصحابة وتحفظ البعض في البداية ومنهم علي، ثم عهد أبو بكر بالأمر للعمر، ثم رشح عمر ستة انتخب واحد منهم ضمن دائرة أوسع من ساقفة بني سعد، ثم انتخب علي في ظروف أكثر تعقيداً . وكل هذا يدل بأن الأمر متروك للاجتهاد، ومثل هذا قضايا أخرى في مجال الحكم والسياسية، وإنما الأمر في هذا المجال يقوم في أغلبه على

التدبير، وفق أسس وقواعد ثابتة لا تتغير، تضمن الرشاد في الحكم لمن التزم بها، فما هي هذه القواعد والأسس :

حينما ندرس مصنفات العلماء الذين ذكرنا أسماءهم أعلاه نجد فيها شروط كثيرة ومتعددة للحاكم، لكي يكون حكمه صالحا، فإذا أردنا أن نختصرها، يمكن أن نرجعها كلها إلى القواعد والأسس الآتية :

### الأساس الأول : العدل

يعتبر مطلب العدل أكبر الأسس والقواعد التي يقوم عليها النظام السياسي الإسلامي وتعود إليه كل الشروط العامة والفرعية للحكم التي يذكرها علماء السياسة الشرعية، وقد شدد الله في اشتراط هذا المطلب في كل من تولى ولاية تتعلق بصالح الجماعة، بشكل صريح وفي آيات كثيرة في مقدمتها قوله سبحانه : (( إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها. وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل، إن الله نعمًا يعظكم به ، إن الله كان سميعا بصيرا ))<sup>1</sup> . وأمر أن يكون

---

<sup>1</sup> - سورة النساء : آية 58 .

العدل حتى مع المخالفين والمعارضين والشائئين، قال تعالى :  
(( ياأيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا  
يجرمكم شأن قوم على أن لا تعدلوا. اعدلوا، هو اقرب  
للتقوى . واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون))<sup>1</sup> ، وجعل الظلم  
من أشنع الأعمال التي يعاقب عليها أشد العذاب قال الله  
تعالى : (( و لا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون، إنما  
يؤخرهم ليوم تشخص فيه الأبصار ))<sup>2</sup>.

(( إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبيغون في  
الأرض بغير الحق. أولئك لهم عذاب أليم ))<sup>3</sup> وقد وردت  
أحاديث كثيرة تمجد العدل وتذم الظلم، من أشهرها حديث  
الحاكم العادل الذي يظله الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله، ومما  
جاء على لسان المصطفى كذلك قوله عليه الصلاة والسلام :  
(( أحب الخلق إلى الله إمام عادل، وأبغضهم إليه إمام جائر)).

---

1 - المائدة : آية 8 .

2 - إبراهيم : الآية 42 .

3 - الشورى : آية 42 .

ولما ولي أبو بكر وعمر الخلافة جعلوا أول قاعدة يعلنونها للناس العدل والمساواة بينهم، فقال أبو بكر رضي الله عنه في خطبة التولية : ((ألا وإن أضعفكم عندي القوي، حتى أخذ الحق منه، وأقواكم الضعيف حتى أخذ الحق له)) ومثل هذا قال عمر كذلك لما ولي، بل وألزم بذلك من كلفهم بسياسة الناس في الأمصار، فكتب لأبي موسى الأشعري يوصيه بالعدل في أدق التفاصيل يقول له : ((أس بين الناس في وجهك وعدلك ومجلسك، حتى لا يطمع شريف في حيفك، ولا ييأس ضعيف من عدلك)). وحينما تحدث علماء السياسة الشرعية عن صلاح العمران أو ما يعبر عنه الآن بالتنمية البشرية أرجعوه لفشو العدل بين الناس، قبل حديثهم عن صلاح الحاكم في خاصة نفسه. حيث اعتبروا أن عدل الحاكم فيما يتعلق بما للناس من حقوق في أموالهم، أو حقوق مترتبة على أعمالهم، هو الذي يتسبب في شعور الرعية بالاطمئنان، ويدفعهم للانصراف للعمل وبذل الجهد بجدية وإتقان، وبذل النصيحة والقيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، دون خوف

من الحاكم ولا تأمر عليه، فينتج عن ذلك نمو العمران واتساعه، وكثرة تداول الأموال والسلع، وتطور الحرف والصنائع، فيزيد العفو من المال، وتزيد أوعية الجباية، لا بكثرتها على الناس، ولكن بكثرة مانحيها، ويتنافس الناس على الخير بقصد الدنيا والآخرة، فينقص الفقر وتغيب الفاقة، فيحصل الاستقرار وتعم الثقة. وعلى عكس ذلك، كلما زاد الظلم أحجم الناس عن السعي، وكرهوا العمل، وركنوا للركود والتخفي، لفقدهم الثقة، وعدم الشعور بجدوى الضرب في الأرض، فتنقص الأرزاق، ويعجز الناس عن الاقتناء، وينزع الناس للهجرة خارج الأوطان، وتكثر التوترات في البلد، ويشيع التآمر والتزلف في آن واحد، وقد يؤدي هذا إلى زوال الحكم والملك. ومن أبداع ما قيل في هذا المجال ما جاء في المقدمة لابن خلدون في فصل كامل بهذا الخصوص عنوانه: (( فصل في أن الظلم مؤذن بخراب العمران))<sup>1</sup> نقتبس منه ما يلي: (( إعلم أن العدوان

---

1 - المقدمة ص 319 فصل 44 .

على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها،  
لما يرونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهاجها من أيديهم.  
وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعي  
في الاكتساب.. والعمران ووفوره ونفاق أسواقه إنما هو  
بالأعمال، فإذا قعد الناس عن المعاش.. كسدت أسواق  
العمران، وانتقضت الأحوال، وابدع الناس في الآفاق، في  
طلب الرزق، فخف ساكن القطر وخلت دياره، وخربت  
أمصاره، واختل باختلاله حال الدولة)).

ثم قال في تفصيل بعض أنواع الظلم المؤذنة بخراب  
العمران: (( ولا تحسبن الظلم إنما هو أخذ المال أو الملك من  
يد مالكة، من غير عوض ولا سبب، كما هو المشهور، بل  
الظلم أعم من ذلك. وكل من أخذ ملك أحد أو غصبه في  
عمله، أو طالبه بغير حق أو فرض عليه حقا لم يفرضه الشرع،  
فقد ظلمه. فجباة الأموال يغير حقها ظلمة، والمنتهبون لها  
ظلمة، والمانعون لحقوق الناس ظلمة. ووبال ذلك كله عائد  
على الدولة بخراب العمران)).

وفي نفس المعنى قال : (( وأما القاعدة الثالثة التي بها تصلح الدنيا، حتى تصير أحوالها منتظمة وأمرها ملتزمة . فهي عدل شامل يدعو إلى الألفة، ويبعث على الطاعة وتعمر البلاد، وتنمو به الأموال، ويكثر معه النسل ويأمن به السلطان . فقد قال الهرمزان لعمر حين رآه، وقد نام مبتذلاً : عدلت، فأمنت، فنمت . وليس شيء أسرع في خراب الأرض، ولا أفسد لضمائر الخلق من الجور، لأنه ليس يقف على أحد، ولا ينتهي إلى غاية، ولكل منه قسط من الفساد حتى يستكمل )) ثم روى عن بعض البلغاء أنه قال: إن العدل ميزان الله، الذي وضعه للخلق، ونصبه للحق))<sup>1</sup>.

وحيثما نستحضر هذه النصوص، وبالنظر لأحوالنا اليوم نكون حقا قد أقمنا الشهادة على أنفسنا وندرك سبب تخلفنا وإن كنا مسلمين، ذلك لما غاب العدل عن ديارنا، وندرك

---

1 - الماوردي أدب الدنيا والدين ص 119

سبب تقدم غيرنا، وإن كانوا على غير ديننا، ذلك لما شاع العدل في رحابهم.

ولا بد أن نوضح في آخر حديثنا عن العدل بأن العدل ليس شخصا عادلا بخاصة نفسه بل هو عدل المؤسسات والحكام في كل المستويات من خلال شيوع ثقافة عامة توجه الجميع، ومنظومات قانونية ومجتمعية عادلة ينضبط بها الجميع فقد كان عمر يلزم الأمراء في الأمصار بما يلزم به نفسه من عدل في الرعية.

## الأساس الثاني : الشورى

لا يمكن للحاكم في المنظور الإسلامي أن يستكمل صفة العدل، وأن يجعلها خصلة يتصف بها نظام حكمه كله، إلا إذا كان قائما في ولايته على أساس الشورى، فالإنسان مهما اتصف بصفات الكمال تفوته جوانب أساسية من مدارك العدل لا يدركها إلا برأي غيره، وكل ما كانت الشورى أوسع

كان الحكم أعدل. ولأهمية هذا الأساس الحكمي أمر الله به في آيتين عظيمتين في سورتين واجدة منها اسمها الشورى تعظيما لأمرها :

أما الآية الأولى فكانت على شكل أمر مباشر لرسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه حيث قال الله تعالى : (( فبما رحمة من الله لنت لهم، ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك. فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر))<sup>1</sup>.  
وحيثما نطلع على سبب نزول هذه الآية، والسياق الذي نزلت فيه، والظروف النفسية والاجتماعية التي أحاطت بها، ندرك بأنها حقيقة منهج سياسي متكامل، فائق الدقة والانضباط . لقد نزلت هذه الآية بعد غزوة أحد، حيث لم تكن نتائج الشورى التي اتخذت على أساسها قرار المواجهة على النحو الذي أمله المسلمون آنذاك. فقد كان رسول الله متأكدا من صحة رأي عدم الخروج، ولكن الشورى غلبته، وهو النبي

---

<sup>1</sup> - آل عمران : آية آل عمران 159

الذي يوحى إليه، ثم كانت الأحداث لصالح رأيه، وكانت الهزيمة بسبب عصيان أمره، ورغم ذلك خاطبه الله بهذا الخطاب الصارم بضرورة تقدير أصحاب الرأي الخاطئ، والتصرف الخاطئ : (( ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك، فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر )) ، إنه المنهج ، وإنه الطريق حتى وإن بدى ظاهريا، في لحظة من اللحظات، بأنه لا يصيب، وحتى وإن كان الحاكم نبيا مرسلا.

وأما الآية الثانية فهي تعبير عن تعميم هذا المنهج على جميع المؤمنين في كل زمان، بل هو اشتراط ينص على أن صلاح المؤمنين إنما هو بالالتزام بالشورى، كالتزامهم بالصلاة والزكاة، يقول الله تعالى : (( فما أوتيتم من شيء فمتاع الحياة الدنيا، وما عند الله خير وأبقى للذين آمنوا، وعلى ربهم يتوكلون. والذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش، وإذا ما غضبوا هم

يغفرون، والذين استجابوا لربهم، وأقاموا الصلاة، وأمرهم شورى بينهم، ومما رزقناهم ينفقون.))<sup>1</sup>

لقد عدد الله في هذه الآيات صفات المؤمنين الذين ينالون رضا الله، والفوز بالجنة فجعل الشورى في مرتبة التوكل واجتناب الفواحش، والتحلي بمكارم الأخلاق، والاستجابة لأوامر الله، كالصلاة والزكاة . بل إن سياق الآيات يوحي بأن الانتقال من الواجبات الفردية . في الاعتقاد والأخلاق والعبادات . إلى الواجبات التي تخص جماعة المؤمنين كالزكاة يمر حتماً بالوظيفة الترابطية التي هي الشورى .

ثم جاءت أحاديث كثيرة ترسخ هذا الأساس منها ما ذكره رسول الله في قوله : (( استعينوا على أموركم بالمشاورة )) ، (( ما استغنى مستبد برأيه، وما هلك أحد عن مشورة )) ، (( ما تشاور قوم قط إلا هودوا لأرشد أمورهم )) وطبق ذلك عليه الصلاة والسلام بنفسه فكان كثيراً ما يقول (( أشيروا

---

<sup>1</sup> - الشورى 36 - 38 .

علي))، وشاور أصحابه في مسائل متعددة، وكثيرا ما نزل عند حكمهم، وإن كان رأيه في بادئ الأمر مخالفا لهم، ومن ذلك الحادثة المؤسسة للمنهج، التي تحدثنا عنها، وهي ما يتعلق بغزوة أحد، وكذلك استشارته أصحابه في غزوة بدر، ونزوله عند رأي الحباب بن المنذر، واستشارتهم في شأن الأسرى ونزوله عند رأي أبي بكر، ونزوله عند رأي سعد بن معاذ وسعد بن عباد حين رأيا عدم مصالحة غطفان يوم الأحزاب، وغير ذلك من الحالات، حتى قيل عنه على ما ورد على لسان أبي هريرة : (( لم يكن أحد أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم)).

وكان خلفاؤه من بعده على هذا النهج وقد لخص ميمون بن مهران . أحد كبار التابعين . أساس الحكم في عهدي أبي بكر وعمر فقال : (( كان أبو بكر الصديق إذا ورد عليه حكم، نظر في كتاب الله تعالى، فإن وجد فيه ما يقضي به قضى به، وإن لم يجد في كتاب الله نظر في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن وجد ما يقضي به قضى به، فإن أعياه

ذلك سأل الناس : هل علمتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيه بقضاء؟ فرمما قام إليه القوم فيقولون: قضى فيه بكذا وكذا. فإن لم يجد سنة سنه النبي صلى الله عليه وسلم جمع رؤساء الناس فاستشارهم، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضى به )) ثم قال : (( وكان عمر يفعل ذلك، فإن أعياه أن يجد ذلك في الكتاب والسنة، سأل : هل كان أبو بكر قضى فيه بقضاء؟ فإن كان لأبي بكر قضى به )) . و إلا جمع علماء الناس واستشارهم، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضى به ))<sup>1</sup> . ومن الملفت للنظر أن أبا بكر وعمر كان كلاهما يعملان بما يسمى في المنظومة القانونية العصرية بالسابقة القانونية، التي يسنها المتخصصون الأكفاء . وتلجأ إليها المحاكم في بعض الدول الغربية حينما يشكل عليهم أمر . وإلا يلجآن للاجتهاد من خلال أعمال مبدأ الشورى .

### الأساس الثالث : المسؤولية .

---

<sup>1</sup> - ابن قيم الجوزية، إعلام المقعين، ج 1 ، ص 20 - 21

تمثل المسؤولية في الفكر الإسلامي معنى العقد الاجتماعي المبرم بالبيعة بين الحاكم والمحكوم، فالحاكم بموجب البيعة يكون له حق السمع والطاعة من الرعية حينما يلتزم بأمر الله في سياسة البلاد والعباد، وأساس ذلك كما قلنا العدل والشورى، وهو مسؤول على هذا الالتزام بشكل مزدوج أمام الله وأمام الناس . وهذا هو الفرق بين التجربة الإسلامية وغيرها من التجارب، فالحاكم في الإسلام لا يحكم بحق الإله مثلما الأنظمة الثيوقراطية، إذ ليست له أية قداسة باعتباره حاكماً، ولكنه في نفس الوقت مسؤول أمام الله على حفظ الأمانة التي يكلفه بها خلق مثله، وهو مسؤول في ذات الوقت أمامهم .

أما المسؤولية أمام الله فيحاسب عليها يوم القيامة، وقد ورد في تنبيه الحكام إلى ذلك نصوص زاجرة من كتاب الله وسنة رسوله، اهتز لها كيانُ أعدل الحكام وهو عمر الفاروق حتى قال : (( يا ليتني أخرج منها كفافاً لا لي ولا علي )) .

ومما ورد في كتاب الله في هذا المقام ما ذكرناه أعلاه قوله سبحانه: (( يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون )) ، وقوله : (( فاحكم بين الناس بالحق، ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله، إن الذين يضلون

عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب))<sup>1</sup> ،  
 وقوله : (( تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً في  
 الأرض، ولا فساداً. والعاقبة للمتقين))<sup>2</sup> ، وغيرها كثير مروع  
 لمن خالف واتبع الهوى. ومن الأحاديث قوله عليه الصلاة  
 والسلام : (( كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، الإمام  
 راع ومسؤول عن رعيته، والرجل راع في أهله، وهو مسؤول عن  
 رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيته،  
 والخادم...))<sup>3</sup> . وقوله صلى الله عليه وسلم : (( ما من وال  
 يلي رعية من المسلمين، فيموت وهو غاش لهم، إلا حرم الله  
 عليه الجنة))<sup>4</sup> ، وقوله (( ما من عبد استرعاه الله رعية، فلم  
 يحطها بنصيحة إلا لم يجد رائحة الجنة)) و غير ذلك من  
 الأحاديث كثير. ويمثل هذا الجانب من المسؤولية ما يميز المنهج  
 الإسلامي الذي يؤهله أن يكمل نقائص المنهج الديمقراطي  
 الغربي الذي ذكرناه أعلاه .

1 - سورة ص 62 .

2 - القصص 83 .

3 - أخرجه البخاري ومسلم .

4 - رواه مسلم .

وأما المسؤولية أمام العباد فهي التي بموجبها تولى ولايتهم، وانعقد له الحكم ، فما الحاكم في المنظور الإسلامي إلا وكيل عن الناس، هم الذين ولوه السلطة عليهم من خلال أعمال أساس الشورى، فلهم بهذه الوكالة حق المساءلة. ويمثل ما لهم حق إبرام هذا العقد له، لهم حق فسخه إذا وجدت الأسباب لذلك.

والنصوص الموثقة في كتب علماء السياسة الشرعية تفيد بشكل قاطع بأن الأمة لها هذه القوامة، لها أن تسائل، ولها أن تخلع بالطرق التي تتناسب مع كل عصر، وبما يضمن استمرار طبيعة الدولة الإسلامية الشورية. فهذه النصوص تفيد فعلا طبيعة الدولة الصالحة التي ينشدها الإسلام. ومما ورد في مصنفات بعض أهل العلم ما يلي<sup>1</sup> :

. عن الشافعي رحمه: (( أن الإمام ينزل بالفسق والجور، وكذا كل قاض وأمير))<sup>2</sup> .

---

<sup>1</sup> - انظر د. محمد ضياء الدين الرئيس، النظريات الإسلامية السياسية، دار التراث، القاهرة، 1976 ص 339 .

<sup>2</sup> - شرح العقائد النسفية: ص 145.

- . وعن البغدادي: (( ومتى زاغ عن ذلك كانت الإمامة عيارا عليه: في العدول به من خطئه إلى صواب، أو العدول عنه إلى غيره، وسبيلهم معه فيها كسبيله مع خلفائه، وقضائه، وعماله، وسعاته : إن زاغوا عن سننه عدل بهم، أو عدل عنهم ))<sup>1</sup> .
- . وقال الماوردي (( ووجب عليهم حقان، ما لم يتغير حاله، والذي يتغير حاله، فيخرج به عن الإمامة شيئان: أحدهما جرح في عدالته، والثاني نقص في بدنه)).
- . وقال الشهرستاني : (( ... وإن ظهر بعد ذلك جهل، أو جور، أو ضلال، أو كفر، انخلع منها، أو خلعناه ... ))<sup>2</sup> .
- . وقال الغزالي : (( إن السلطان الظالم عليه أن يكف عن ولايته وهو إما معزول، أو واجب العزل .... وهو على التحقيق ليس بسُلطان. ))<sup>3</sup>
- . وقال الإيجي : (( وللأمة خلع الإمام وعزله، بسبب يوجبه ))<sup>4</sup>

1 - أصول الدين، ص 278

2 - نهاية الإقدام ص 496

3 - إحياء علوم الدين ج 2 ص 111

4 - المواقف ج 8 . ص 353 .

غير أن معنى المسؤولية في الفكر الإسلامي بين الحاكم والمحكوم لا تنحصر في شقها السياسي الذي يتعلق بالتولية والعزل فحسب، بل هي أوسع وأشمل بكثير. فإن الحاكم والمحكوم متحالفتان لخدمة الصالح العام وكلاهما مسؤول أمام الله على ذلك، كل في موقعه وفق القاعدة العامة التي أسس لها الحديث الصحيح المشهور: ((كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعية))، وعلى هذا الأساس منذ فجر الإسلام انطلقت شبكات المجتمع الإسلامي في مختلف مستوياتها لفعل الخير وتحقيق معنى الإصلاح والصلاح في كل المجالات والفنون، وقد مثلت تجربة الوقف الإسلامي نموذجاً منظماً ومتنووعاً وشاملاً وممتداً استطاعت المجتمعات الإسلامية أن تساهم من خلاله في النهضة بشكل أساسي، حيث شمل هذا القطاع التطوعي مختلف الفنون الدينية والعلمية والثقافية والعسكرية والاجتماعية والخيرية والفنية وغيرها. فقد حدثتنا كتب التاريخ عن وقفيات للأساتذة، ووقفيات للطلبة، ووقفيات لبناء المعاهد، ووقفيات للمكتبات، ووقفيات للمصحات، ووقفيات لصناعة السلاح، ووقفيات لبناء المساجد وتعليم القرآن، ووقفيات لرعاية المرضى والمسنين، ووقفيات للفقراء والأيتام،

بل ووقيات لرعاية الحيوانات المصابة ووقيات للإنارة العمومية. ولم يتوقف هذا الاتجاه الاجتماعي في التاريخ الإسلامي رغم التحولات السياسية الكبرى عبر الأزمنة، إلى أن توقفت التجربة السياسية الإسلامية بشكل نهائي.

لقد نجحت هذه التجربة نجاحا باهرا بإصلاح المجتمع وشأن الدولة، من خلال تدخلها المباشر في اقتراح العمل الصالح، أو من خلال تخفيف أعباء كبيرة على الدولة لتتفرغ لمهام أصلية تتعلق بمسؤوليتها. وعلاوة على أجواء الحرية والعدل فإنه لم يكن لهذه التجربة أن تنجح، أو تؤتي ثمارها، لو لا الرخاء الذي كان حاصلًا، ونشاط التجار وأرباب المال الخواص، واقتناع هؤلاء بأهمية الأوقاف في صلاح الدنيا والدين، فالمؤسسات الوقفية لم تكن سوى مؤسسات لتسيير ما يوجد به المحسنون، لقد كانت بالفعل قطاعا ثالثا بين الأجهزة الرسمية تحمل عنها كثيرا من الأعباء وبين أرباب المال الذين كانوا يعتمدون عليها في تسيير صدقاتهم وفضل أموالهم .

وفي المحصلة نستطيع أن نقول بأن مقاييس وشروط الحكم الراشد الذي أصبحت تدعو له المؤسسات الدولية، تحققت

في التاريخ الإسلامي على مستوى التجربة والنظرية السياسية، ولذلك فإن التزام الدول الإسلامية بمطلب الإصلاح لا يشكّل لها أية عقدة، فهي لا تبتدع أمراً جديداً يفرض عليها، ولكنها تُحبي شيئاً متأصلاً في تراثها، ولن يكون الإصلاح عقبة كؤوداً لأنه سبق تجريبه وأتى ثماره بالنسبة للغرب في زمننا المعاصر، وبالنسبة للمسلمين في زمنهم الغابر، وكل مجرب قابل للتكرار. وإنما يمنع سوء الطباع، وعلى رأسها طبائع الاستبداد، ونوازع الفساد. غير أن زمن الاستبداد قد ولى، وآليات مكافحة الفساد قد تطورت، أصبحت في متناول الجميع، يتدرب عليها الناس على الهواء عبر وسائل الإعلام ووسائل الاتصال الاجتماعي التي لا يحدها شيء، ولا يجلبها حاجب، ويحسن بنا أن نتعلمها نحن بأنفسها، لكي لا نوظف ضدنا، ويحسن بالحكام أن ينصرفوا للإصلاح بمحض إرادتهم، واستجابة لمطالب شعوبهم، وإلا فإن الخسارة ستكون فادحة.

# الفصل الثاني : في آليات الحد من الفساد

إن الذي دفعنا للاهتمام بموضوع الفساد وآليات مكافحته أربعة أسباب هي:

أ. الرغبة في الإصلاح : (( إن أريد إلا الإصلاح، ما استطعت وما توفيقي إلا بالله . عليه توكلت وإليه أنيب))<sup>1</sup> ، والمساعدة في تحقيق الحكم الراشد لإيماننا بأن الحكم الراشد أو الصالح لا يمكن أن يتحقق مهما كثر الحديث وكثر مدعوه مادام الفساد بكل أنواعه مستشرياً في منظومات حكمنا، في كل المستويات.

ب. الحرص على اكتساب آليات مكافحة الفساد والتدريب عليها بأنفسنا، ونقل التجارب المحصلة في هذا المجال بإرادتنا حتى لا تفرض علينا، فلا تؤدي أثرها الذي ينفعنا وينفع مجتمعاتنا، وتتحول إلى سياط على جلودنا يقبض على زمامها أمم لا تريد الخير لنا.

ج. الأمل في تدريب أفراد مجتمعاتنا على الفعل الإيجابي والتغيير المنهجي السلمي الذي لا بديل له في إصلاح أوضاعنا.

---

<sup>1</sup> - هود : آية 87

د . إحياء تراثنا في هذا المجال، والاستفادة منه، ووضعه على  
محك المكتسبات البشرية الحديثة، وإكمال نقص هذه  
التجارب به .

## المبحث الأول في تعريف الفساد

. في اللغة : ورد في المعجم الوسيط في معنى الفساد أنه :  
الخلل والاضطراب والتلف، ومن أهم ما ورد من معاني لغوية  
في تعريف الفساد: أن المفسدة خلاف المصلحة وأفسده أباره  
أي جعله يفسد، وأفسد المال إفسادا أخذه بغير حق،  
واستفسد ضد استصلح، وتفاسد القوم تدابروا وقطعوا الأرحام.  
والفساد مصدر وهو نقيض الصلاح، وهذا أصدق المعاني  
للفظ الفساد وأشملها وأعمها، أي ما قابل المصلحة وناقضها  
وخالفها سواء كانت تلك المصلحة مادية أو معنوية صغيرة أو

كبيرة، او كان من قبيل العطب والتلف وخروج الشيء عن كونه منتفعا به<sup>1</sup>.

. وفي الاصطلاح الشرعي عرف الفساد بأنه جميع المحرمات والمكروهات شرعا.

وتنقسم إلى مفساد حقيقية ومجازية، ومفساد أخروية ومفساد دنيوية. ومن المفساد التي اتفقت عليه الشرائع سفك الدماء والاعتداء على الأبخاع والأموال والأعراض. وتعرف المفساد بالشرع والعقل، والمفساد رتب متفاوتة، منها ما هو في أعلاها ومنها ما هو في أدناها، ومنها ما يتوسط بينها. فكل منهي عنه فيه مفسدة .

وعرفه عدد من الباحثين<sup>2</sup> بأنه يعني: إلحاق الضرر بالأفراد والجماعات، وهو ناشئ من سلوك الإنسان وحده مصداقا

---

1 - انظر د. محمد المدني بوساق، التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية، انظر كذلك ابن عبد السلام عز الدين عبد العزيز، القواعد الكبرى، ص 11 - 19.

2 - انظر يوسف خليفة يوسف، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ديسمبر 2004

لقوله تعالى : (( ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي  
الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون))<sup>1</sup>  
. والفساد الذي نعنيه في موضوعنا هو الفساد الذي يتسبب  
فيه الإنسان بصفته صاحب حكم وولاية، والذي يعنيه الله  
تعالى في قوله : (( وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها  
ويهلك الحرث والنسل))<sup>2</sup>

والفساد بهذا المعنى ينقسم إلى ثلاثة أصناف :

. الفساد بمعنى الظلم : وهو إلحاق الأذى بالإنسان ماديا  
ومعنويا بفعل الانتقام أو الرغبة في الإخضاع  
. الفساد الذي يتسبب فيه سوء تدبير شؤون الناس لقلة  
الكفاءة والفاعلية أو نتيجة نزعة التفرد .

. الفساد بمعنى الانتفاع غير الشرعي بحكم المنصب : وهو  
أكثر ما تعنيه الدراسات المتعلقة بالفساد في السنوات الأخيرة،  
وهذا النوع من الفساد ينقسم إلى قسمين :

---

1 - غافر : آية 26 .

2 - البقرة 205 .

. الفساد الكبير : وهو الفساد الذي يقوم به كبار المسؤولين على مستوى المناقصات والعطاءات، والقروض غير المؤمنة، وبيع وحدات القطاع العام ....

. الفساد الصغير : وهو ما يتعلق بالرشوة والوساطات والمحابة ...

## المبحث الثاني في محاربة الفساد والتعسف في استعمال السلطة في الفكر الإسلامي :

تندرج محاربة الفساد في الثقافة الإسلامية ضمن مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي سماه أبو حامد الغزالي القطب الأعظم في الدين والذي أمر به الله سبحانه في آيات كثيرة منها قوله : (( ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون ))<sup>1</sup>. وقوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الذي رواه مسلم عن

---

<sup>1</sup> - آل عمران 104 .

أبي سعيد الخدري رضي الله عنه حيث قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (( من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلمه وذلك أضعف الإيمان )) .

لقد ذم الله الفساد بكل أنواعه وجعل سبب وجوده ما يقترفه الإنسان بيده فقال سبحانه: (( ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس لناس ليزيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون )) ، وخص في آية أخرى فئة بعينها، كثيرا ما تكون سببا في الفساد في الأرض، وهي فئة الحكام الذين يستعملون نفوذهم فيفسدون في الأرض، يقول تعالى: (( وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل ))<sup>1</sup>

لقد اهتم الإسلام منذ ظهوره بمسألة محاربة الفساد الذي يقترفه الحكام والمسؤولون باستغلال مناصبهم في الحكم، في أي مستوى من مستوياته. فحينما ولى رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذ بن جبل رضي الله عنه على قوم من أهل الكتاب أوصاه في الأخير: (( ... فإياك وكرائم أموالهم، واتق دعوة

---

<sup>1</sup> - البقرة 205 .

المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب ))<sup>1</sup> . وعن أبي سعيد الحسن البصري أن عائذ بن عمرو رضي الله عنه دخل على عبيد الله بن زياد فقال : أي بني، إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (( إن شر الرعاء الحطمة ))<sup>2</sup> ، أي شر الحكام القساة العنيفون الذين لا يرحمون المحكومين . وعن عائشة رضي الله عنها قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في بيتي هذا : (( اللهم من ولي من أمر أمتي شيئا، فشق عليهم فاشقق عليه، ومن ولي من أمر أمتي شيئا، فرقق بهم، فارقق به ))<sup>3</sup> .

وعلى هذا الدرب سار الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم، ومن أروع ما نقل عنهم في هذا المجال قصة عمر مع القبطي التي رواها أنس بن مالك رضي الله، فقال : (( كنا عند عمر بن الخطاب . رضي الله عنه . إذ جاء رجل من أهل مصر ) وكان قبطيا) فقال : يا أمير المؤمنين : هذا مقام العائذ بك . فقال عمر : عذت معاذاً، فقال : أجرى عمرو بن العاص بمصر

1 - رواه البخاري ومسلم .

2 - رواه مسلم .

3 - رواه مسلم .

الخيل فأقبلت فرسي، فلما رآها الناس قام محمد بن عمرو فقال: فرسي ورب الكعبة، فلما دنا مني عرفته فقلت فرسي ورب الكعبة، فقام إلي يضربني بالسوط ويقول : خذها وأنا ابن الأكرمين، فوالله ما زاد عمر أن قال له اجلس. ثم كتب إلى عمرو : إذا جاءك كتابي هذا فأقبل، ومعك ابنك.

وقال أنس : (( فوالله إنا عند عمر، فإذا نحن بعمرو قد أقبل في إزار ورداء، فجعل عمر يلتفت، هل يرى ابنه ، فإذا هو خلف أبيه، فقال أين المصري؟.. فقال هاأنذا، قال : دونك هذه الدرة، فاضرب ابن الأكرمين، اضرب ابن الكرمين. وضرب المصري محمدا حتى أثخنه . ثم قال له : اجعلها على صلعة عمرو، فوالله ما ضربك إلا بفضل سلطانه، فأبى المصري ذلك. ثم التفت عمر على عمرو، وقال له : أيا عمرو ، متى تعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احرارا .

. وأما ما يتعلق بأخذ المال العام ، فقد شدد الله على فاعل ذلك فقال : (( وما كان لنبي أن يغفل ومن يغفل يأتي بما غل يوم القيامة ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون ))<sup>1</sup>

---

1 - آل عمران: آية 161

فالأية الكريمة وإن كانت نزلت في موضوع الخيانة في الغنائم، فإن معناها وحكمها يتعدى إلى كل من يأخذ ما ليس بحق من الأموال العامة، سواء أخذه بطريق الرشوة أو الاختلاس أو الهدية أو المحاباة أو النهبة ولو كان ذلك بحجم الإبرة كما ورد في بعض الأحاديث الشريفة .

. وقد ورد في سنة الرسول عليه الصلاة والسلام كثير من الأحاديث التي تنهى عن هذه الجرائم، منها ما رواه الإمام مسلم في صحيحه عن عدي بن عميرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله وسلم يقول : (( من استعملناه منكم على عمل فكتمنا مخيطا فما فوقه كان غلولا يأتي به يوم القيامة .. )) .

ومن أشهر ما ورد عن المصطفى كذلك في الموضوع حادثة ابن اللثبية التي رواها أبو حميد الساعدي حيث قال : (( استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من الأزد على صدقات بني سليم يدعى ابن اللثبية، فلما جاء حاسبه قال : هذا لكم وهذا هدية، فقال رسول الله صلى الله عليه

وسلم، فهلا جلست في بيت أبيك وأمك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقاً؟ ثم خطبنا فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أما بعد : فإنني أستعمل الرجل منكم على العمل مما ولاني الله فيأتي فيقول : هذا مالكم ، وهذا هدية أهديت لي ، أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى تأتيه هديته إن كان صادقاً، والله لا يأخذ أحد منكم منها شيئاً بغير حقه إلا لقي الله تعالى يحمله يوم القيامة، فلأعرفن أحدا منكم لقي الله يحمل بعيراً له رغاء، أو بقرة لها خوار ، أو شاة تعير ))<sup>1</sup> . ففي هذا الحديث أدلة على ممارسة النبي عليه السلام لعملية الرقابة بقوله وفعله فحاسب المؤمن : وهو الوالي الذي كلفه بجمع الزكاة ليعلم ما قبضه وما صرفه من أموال الزكاة، ومنع بذلك العمال من قبول الهدية ممن له عليه حكم، وبين أن هدايا العمال حرام وغلول، لأنه خان في ولايته وأمانته، وأن سبب تحريم الهدية هي الولاية<sup>2</sup>.

---

1 - رواه البخاري ومسلم

2 - فتح الباري عل شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني  
ج 13 ص 140- ص 142

. وقد أعطى الخلفاء الراشدون المثل الأعلى في تطبيق هذه التعاليم، فقد عالج أبو بكر الصديق وعمر رضي الله عنهما قضية رواتبهما بكل شفافية أمام الناس لما وليا الخلافة ، ومما يذكر عن الخلفاء كذلك ما روي عن أنس بن مالك أن أبا بكر قال لعائشة وهي تمرضه : ( أما والله لقد كنت حريصا على أن أوفر فيء المسلمين، على أبي قد أصبت من اللحم واللبن، فانظري ما كان عندنا فأبلغيه عمر)، ( قال وما كان عنده دينار ولا درهم، ما كان إلا خادما ولقحة ومحلبا . فلما رجعوا من جنازته أمرت به عائشة إلى عمر، فقال : رحم الله أبا بكر لقد أتعب من بعده ) . وقال رجل لعمر بن الخطاب : يا أمير المؤمنين لو وسعت على نفسك من النفقة من مال الله تعالى ؟ فقال له عمر : (( أتدري ما مثلي ومثل هؤلاء كمثل قوم كانوا في سفر، فجمعوا منهم مالا وسلموه إلى واحد منهم ينفقه عليهم فهل يحل لذلك الرجل أن يستأثر عنهم من

أمواهم))<sup>1</sup> . وورد عن أبي بكره قال : (( لم يرزأ علي بن أبي طالب من بيت مالنا حتى فارقنا غير جبة محشوة وخميصة ))<sup>2</sup> . ثم جاء من بعدهم بعض من تأسى بهم من أمراء المسلمين وكان أشهرهم عمر بن عبد العزيز، الذي سمي الخليفة الراشد الخامس، لكثرة ورعه وعدله، حيث عمل مثل جده عمر بن الخطاب، فبدأ بأهله وأقربائه فمنعهم من الانتفاع من امتيازات الحكم بل شدد على أقرب الناس إليه، وهي زوجته فاطمة التي فقدت كثيرا من المتع وأسباب الراحة التي كانت تتقلب فيها قبل وصول زوجها للخلافة، ومما اشتهر به عمر بن عبد العزيز في حفظ المال العام أنه كان يطفئ القنديل فور انتهائه من أعمال الخلافة، فلا يستعمل زيتة حينما يتنقل إلى الاشتغال بقضاياها الخاصة.

---

1 - السياسة الشرعية لابن تيمية ص 29

2 - كتاب الأموال لأبي عبيد بند 670 - 671 ص 343 - ص 344 .

. ومع مرور الزمن تطورت هذه القيم التي أنشأها ومثلها الرسول عليه الصلاة والسلام وخلفاؤه الراشدون فتحولت إلى مؤسسات تختص بمنع الفساد وحماية المجتمع من تعسف كل من له سلطة . ومن أشهر هذه المؤسسات مؤسسة الحسبة التي تحدثت عنها كل كتب السياسة الشرعية، وقد أفرد لها الماوردي كلاما بديعا يذكرنا بصلاحيات مؤسسات الرقابة العصرية، فيعدد في كتابه (( الأحكام السلطانية )) اختصاصات الحسبة في عشرة أقسام : أولها النظر في تعدي الولاة على الرعية، **وثانيها** جور العمال في ما يجيبونه من أموال، **وثالثها** كتاب الدواوين لأنهم أمناء المسلمين على ثبوت أموالهم، **ورابعها** تظلم المسترزقة من نقص أرزاقهم، **وخامسها** رد المغصوب، وهي ضربان : أحدهما غصوب سلطانية، والثاني ما تغلب عليها ذوو الأيدي القوية وتصرفوا فيه تصرف الملاك بالقهر والغلبة ..... إلخ ..

### المبحث الثالث

## في آليات الحد من الفساد والتعسف في استعمال السلطة

بعد أن اتضح لنا بأن مسألة الرقابة على الفساد مسألة متأصلة في الفكر الإسلامي، وكان لهذه الرقابة حظ التجريب الذي أتى ثماره على طول التجربة التاريخية للحكم في الإسلام، يمكن أن نشرع في تحديد معالم منظومة شاملة لآليات الحد من الفساد، نركز في ذلك على المنظومة العصرية التي يقدمها النظام الديمقراطي، مستأنسين بما يوافقها ويثمنها ويعضدها ويصلح أخطاءها في موروثنا الإسلامي، وسنتطرق لآليات مكافحة الفساد من زاويتين، أولاً : من زاوية ما يمكن أن يطبق على مستوى كل دولة داخل حدودها، وثانياً: من زاوية ما يمكن أن يتحقق من خلال التعاون الدولي، مفترضين في هذه الزاوية بقاء هذا التعاون الدولي على أصل ما أسس له، دون أن نهتم بالانحرافات الكبرى التي طرأت على العلاقات الدولية، ودون أن نسأل عن مسؤولية المنظمات الدولية في وقوع ومعالجة الانحراف الذي يمكن أن نتطرق له في بحث آخر.

## أ . في الآليات الداخلية للحد من الفساد والتعسف في استعمال السلطة .

الفساد والتعسف في استعمال السلطة نزعة شريرة كامنة في المجتمعات الإنسانية لا يخلو منها مجتمع، بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي والاجتماعي الذي يحكمه. فلم يسلم منه مجتمع المدينة المنورة على عهد الرسول الذي بادر لمحاربة بذوره بنفسه عليه الصلاة والسلام ، كما لم يسلم منه كذلك أي نظام من الأنظمة التي جربها الإنسان عبر العصور، بما في ذلك النظام الديمقراطي العصري الذي رغم قيامه على أساس المساءلة والشفافية عجز على منع حصول فضائح مالية وأخلاقية مرتبطة باستغلال السلطة. ولو عملنا على مزج الرصيد القيمي والتاريخي الهائل الذي يمثله الإسلام، بالآليات الفعالة والأدوات الناجعة التي تميز النظام الديمقراطي، لأمكننا محاصرة ظاهرة الفساد واستغلال السلطة، وربما القضاء عليها . وأول ما يستفاد منه في هذا المزج، الاعتماد الأولي على التوعية

الأخلاقية والدينية، وإحياء الضمير الفردي والجمعي للقضاء على الفساد والتعسف في استعمال السلطة، وتحفز الجميع للقيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كل في موقعه، وجعل هذا الانحراف مبعوضا في المجتمع، وتأتي بعد ذلك الوسائل المؤسساتية (البنوية) فتؤتي ثمارها بقدر أوفر.

ومن هذه الوسائل المؤسساتية الفصل بين السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية. ثم تأتي مؤشرات أخرى كثيرة تدل على الديمقراطية وتمكن من الحد من الفساد، مثل تبني لائحة الحقوق التي تضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية، وكذلك احترام مبدأ سيادة القانون، و التعددية، وتمكين المجتمع المدني من سلطة المشاركة ومقاومة حالات تعسف الحكام في استعمال السلطة .

وبالإضافة إلى هذه الوسائل الحادة للفساد واستغلال السلطة نجد وسائل الإعلام والاتصال، وتبني الإجراءات التي تضمن النزاهة والمساواة من قبل نظام الحكم، إنشاء مكتب الوسيط ( أمبدوسدمان) أو ديوان حماية المواطنين الذي يستقبل شكاوى الناس، وسائل الرقابة البرلمانية المتعددة، لجان

التحقيق الخاصة ، وكذلك وسائل الضغط التي ينتهجها المجتمع الدولي .

## 1 . الرقابة الذاتية :

لقد دل تنامي الفساد في كل دول العالم، رغم وسائل الرقابة الصارمة والفاعلة في النظام الديمقراطي، بأن الخط الدفاعي الأول لمواجهة الفساد والتعسف يبدأ على مستوى النفس الإنسانية ذاتها. فلا يمكن مكافحة الانحراف بشكل جذري إلا من خلال اقتناع الإنسان بذلك، ونشر هذه القناعة إلى عموم أفراد المجتمع .

إن المنظومة الأخلاقية الإسلامية وما تجسده من تصور رباني لطبيعة الإنسان ومبرر وجوده في هذا الكون ومآله بعد الموت، وأمره بعمارة الأرض، والإحسان في كل شيء، وتشديد الوعيد على مقترفي الجريمة يُنشأ في الإنسان رقابة ذاتية لا تفارقه، وتجعله يبغض هذه الجرائم بشكل تلقائي ويجتنبها طواعية دون حاجة لرقابة خارجية تلازمه في كل حين .

ولا يكتفي الإسلام بإلزام الإنسان بترك الجريمة في خاصة نفسه فحسب، بل يأمره بأن يبذل كل وسعه لمحاربتها وفق مبدأ إشاعة النصيحة بين أفراد المجتمع وبين الحاكم والمحكوم، يقول رسول الله عليه الصلاة والسلام في الحديث : الذي رواه عنه أبو رقية تميم بن أوس الداري : (( الدين النصيحة )) قلنا لمن يارسول الله؟ قال : (( لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم ))<sup>1</sup> .

إن هذه التعاليم الإسلامية تنسجم تماما مع مفهوم المواطنة التي تجعل الإنسان يشعر بواجب محاربة الفساد والتعسف وتبليغ السلطات العمومية حينما يشهد ذلك، حتى و لم يكن هو المتضرر، ويتطوع لتأسيس أو المشاركة في الجمعيات والمنظمات التي تحارب الفساد ، وذلك من منطلق العقد الاجتماعي الذي بينه وبين الحاكم، والذي بموجبه يدفع الضرائب فيجعلها تحت تصرف الحاكم، وعلى أساس ذلك يأخذ حقه في محاربة الظلم ونهب المال العام .

---

<sup>1</sup> - رواه مسلم .

إن من أنجع وسائل محاربة الفساد والتعسف في استعمال السلطة هو نشر هذا الوعي الديني والمدني بكل الوسائل وعلى كل المستويات ، في الأسرة والمدرسة والمسجد والمؤسسة .

## 2 . الفصل بين السلطات :

لقد أكد الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم بأن الإنسان ينزع بطبعه للطغيان (( كلا إن الإنسان ليطغى، أن رآه استغنى ))<sup>1</sup> ، وأنه في حالة تركيز السلطة في جهة واحدة، وعدم وجود قوى بشرية متدافعة يقي بعضها شر بعض، يسود الظلم والاستغلال وتفسد الأرض، يقول الله تعالى: (( ولو لا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض )) . ومن أحسن ما يجسد هذا المبدأ القرآني في النظام الديمقراطي، استعمال نظام الفصل بين السلطات الذي يمكن مختلف أجهزة الدولة

---

1 - العلق : آية 6-7

من تحقيق التوازن بينها، بما يضمن انتفاء الفساد الذي ذكره الله في هذه الآية .

لقد حرص الرسول عليه الصلاة والسلام أن يميز بين قضايا التشريع لدنيا الناس وقضايا التنفيذ ومسائل القضاء. فكان عليه الصلاة والسلام يُعلم أصحابه بالقدوة ضرورة الالتزام بما تقرره الشورى في أخرج اللحظات، مثل ما فعل في غزوة أحد بشأن الخروج لمقابلة قريش خارج المدينة، وفي غزوة بدر بشأن موقع نزول الجيش، وكان لا يجابي في القضاء أحدا ولو كانت ابنته فاطمة، كما قال لأسامة حينما جاء عنده يشفع في امرأة ذات جاه، أقرت جريمة تستلزم العقوبة. وهكذا فعل الحكام الراشدون الذين جاؤوا من بعده، ومنهم علي ابن أبي طالب كرم الله وجهه، الذي رضي بحكم القاضي شريح ضده، لصالح يهودي تنازع وإياه على درع له.

يُعتبر الفصل بين السلطات من أهم ما يميز النظام الديمقراطي، ورغم الترابط المتبادل بين وظائف هذه السلطات الثلاث، فإن لكل منها مهام تخصصها لا تستطيع سلطة أخرى حيازتها، فالهيئة التشريعية هي المؤسسة التي تقوم بمهمة التشريع

في الدولة. وقد اصطلح على تسميتها بالبرلمان، وتسمى في بعض دول العالم الإسلامي بمجلس الشورى، أو مجلس الشعب، أو المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة. والهيئة التنفيذية هي مجموع المؤسسات التي تتكفل بالحرص على تطبيق القوانين التي تقرها الهيئة التشريعية، وتتألف من رئيس الدولة، ورئيس الحكومة أو رئيس الوزراء، ومختلف الوزارات والهيكل الإدارية الحكومية. وأما السلطة التشريعية فإنها تتشكل من مجموع القضاة ومختلف الموظفين السامين في النظام القضائي. تقوم المحاكم في الأنظمة الديمقراطية بإعمال القوانين، وتفسيرها، وفرض احترامها، وتوفير العدل للمواطنين. كما يوجد في الدول الديمقراطية هيئات قضائية عليا، تختلف أسماؤها من دولة لأخرى، تتمتع بسلطة إقرار عدم دستورية القوانين، واعتبار الإجراءات الحكومية لاغية وباطلة في حالة عدم مطابقتها للقواعد الدستورية.

لا تستطيع أي مؤسسة من مؤسسات الدولة أن تشتغل بمفردها. فعلى سبيل المثال بإمكان رئيس الدولة أن يشرع بالأوامر، ولكن أمره لن يكون نافذا إلا إذا صادقت عليه الهيئة

التشريعية أثناء انعقاد دورتها، فإن صوتت ضده يصير هذا الأمر الرئاسي لاغيا. وبهذا الشكل يشجع الفصل بين السلطات، في الأنظمة الديمقراطية، تجسيد مبدأ الشفافية والمسئولية . إذ كل هيئة من هيئات الحكم تعتبر مسئولة أمام الهيئات الأخرى .

### 3. إعلان الحقوق :

يعتبر إعلان الحقوق من أهم الضمانات التي تساعد على حفظ المجتمع من تعسف الحكام، إذ أن إعلان لائحة عامة، تتضمن قائمة الحقوق والحريات التي يتفق الجميع على صيانتها، يُرسخ الشعور بالمسؤولية، و يجعل جميع المواطنين على دراية بالحقوق التي لهم وبالواجبات التي عليهم أمام الآخرين. ولهذا حرص الرسول عليه الصلاة والسلام أن يجعل من أهم الأسس التي بنى عليها دولته حينما هاجر إلى المدينة إعلان الوثيقة التي سميت ب : (( الصحيفة ))<sup>1</sup> التي أكد فيها

---

1 - مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة، جمعها د. محمد حميد الله الحيدري الأبادي، مكتبة مدبولي، القاهرة ص : 2-43

مبدأ المواطنة لكل من يسكن المدينة، على اختلاف عشائريهم ودياناتهم، وعدد حقوق وواجبات كل منهم ، وحدد مرجعية القضاء في حالة الخصومة. وفي حجة الوداع كرر إعلاننا آخر للحقوق، فصل فيه حرمة الأرواح والأعراض والممتلكات، وكرس فيه مبادئ المساواة، وأسقط المفاضلة بين الناس على أساس العرق، وأكد على أهمية الأمانة، وأوصى بصيانة حقوق النساء ... وعرفت هذه الوثيقة ب : (( حجة الوداع ))<sup>1</sup>

يمكن أن تكون لائحة الحقوق جزءا من نصوص الدستور كما يمكن أن تصدر منفصلة . وفي كل الأحوال، أي تصرف يتعارض مع لائحة الحقوق أو الدستور يمكن أن يُعرض على المحاكم . فعلى سبيل المثال، في بلد يضمن دستوره حرية التعبير لا يستطيع نظام الحكم الحد من هذه الحرية بدون سبب من خلال الرقابة على التعبير بمختلف أشكاله.

#### 4. سيادة القانون ( أو القاعدة الحقوقية ) :

---

1 - - سيرة ابن هشام ص 965 , تاريخ اليعقوبي ج 2 ص 122-123 ، مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة، ص : 212-214

لا يمكن لبلد تحكمه الديمقراطية أن يسير بشكل راشد إلا إذا احترم الحكام والمحكومون مبدأ (( سيادة القانون))، و سيادة القانون تعني أن يطبق القانون دون تمييز وبشكل منصف بين الناس، و أن لا يتخذ الحاكم إجراءات تعسفية، وأن لا أحد يعلو فوق القانون، مهما كانت رتبة وإن كان رئيس الدولة نفسه.

ففي النظام الديمقراطي تؤسس العلاقات الاجتماعية والسياسية على معايير حقوقية ضامنة للمساواة. ولقد سبق الإسلام إلى هذه المبادئ السامية منذ القرن السادس الميلادي، حيث أمر الله الحكام بالعدل مطلقاً فقال: (( إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعضكم به ... ))<sup>1</sup> وقال: (( يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرنكم شنان قوم على أن لا تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى، واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون ))<sup>2</sup> وقال: (( وإذا قلتم فاعدلوا

---

1 - النساء 57 .

2 - النساء 8

ولو كان ذا قربي ))<sup>1</sup> . وقد ضرب رسول الله المثل في ذلك فحرص أن لا تكون أي تفرقة بين الناس أمام القانون. فقد روي عن عائشة أن قريشا أهمهم أمر فاطمة بنت الأسود المخزومية التي سرقت. فقالوا من يكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ ثم قالوا: من يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكلمه أسامة.. فقال رسول الله: يا أسامة، أتشفع في حد من حدود الله؟ ثم قام فاختطب فقال: إنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها))<sup>2</sup>.

وعلى هذا النهج سار الخلفاء الراشدون فكان لعمر بن الخطاب مواقف مشهورة تُعد من عيون التراث الإسلامي في إقامة العدل وسيادة القانون فهو القائل: (( اجعلوا الناس عندكم سواء قريبتهم كبعيدهم، ولعبيدهم كقريبتهم. إياكم والرشا

---

1 - الأنعام 153 .

2 - أخرجه البخاري ومسلم

والحكم بالهوى )) . وهو الذي أنصف الرجل القبطي حينما  
ضربه ابن عمرو بن العاص ظلما وقد تقدم ذكر ذلك .

## 5 . التعددية الحزبية والتداول على السلطة :

إن منظومة الحكم الديمقراطي تتصف بالتعددية الحزبية  
وتداول السلطة، وهذه التعددية تحول دون استفراد طرف  
أساسي ما بالقوة والنفوذ، إذ تضع الطرف المنافس من الأقلية  
البرلمانية في حالة رصد دائم يحصي هفوات الحكومة وأخطائها،  
فمبدأ التداول على السلطة يجعل مؤسسات القرار بكل  
ممارساتها مكشوفة على المتناوبين على الحكم، مما يعقد على  
الفساد والتعسف في استعمال السلطة أساليب التستر  
والتخفي خلف النفوذ، ويمنع الانحراف من أن يتغلغل في  
أوصال مؤسسات الدولة بشكل كبير<sup>1</sup>.

إن وجود أحزاب معارضة تناصر آراء مختلفة عن الحزب  
الحاكم ضرورية للحياة الديمقراطية وإصلاح الوضع العام في  
البلد، فالتدافع سنة كونية لحفظ الأرض من الفساد كما بين

---

1 - انظر المستقبل العربي، السنة 27، العدد 310 ، ص 73-84

الله ذلك في قوله آية التدافع التي ذكرناها آنفا. غير أن الديمقراطية لا تكون سليمة إلا إذا كانت المعارضة قادرة على الفوز بالانتخابات، وتشكيل حكومة بديلة، فلا يمنعها من ذلك التزوير والتلاعب بنتائج الاستحقاقات الانتخابية .

إن التعددية الحزبية من أنجع وسائل الرقابة وأحسنها في تطبيق مبدأ الاحتساب والقيام بواجب النصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأقواها حين تكون أحزابا فاعلة مرتبطة بالشعب، فالسلطة قد تتغلب بالقهر أو بالحيلة على فرد أو مجموعة قليلة من الأفراد، ولكنها يصعب عليها أن تقهر جماعات منظمة، لها امتدادها في الحياة وتغلغلها في الشعب، ولها منابرها وصحفها وأدواتها في التعبير والتأثير<sup>1</sup>.

## 6 . وسائل الإعلام والاتصال :

تعتبر وسائل الإعلام والاتصال من أهم طرق التواصل بين مختلف دوائر الحكم والشعب، ومن هذه الوسائل: الصحافة المكتوبة، الإذاعة، التلفزيون، الأنترنت . و في ذات الوقت

---

1 - القرضاوي، من فقه الدولة في الإسلام، دار الشروق ص 149

يعتبر الإعلام الحر من أهم وسائل الرقابة على نظام الحكم، من خلال نشر الأخبار المتعلقة بالفساد وحالات التعسف في استعمال السلطة .

إن تناول قضايا الشأن العام وتصرفات السلطة الحاكمة في وسائل الإعلام يعين على ترقية مبدئي الشفافية والمساءلة، كما أن تداول المعلومة يشجع على الاتصال، فيسمح للسلطات معرفة رأي المواطنين من جهة، ويتيح لهؤلاء فرصة الإطلاع على مواقف الحكومة والمعارضة من جهة أخرى.

في دول كثيرة تعتبر وسائل الإعلام من أهم الأدوات التي تلعب دورا فاعلا في منع الفساد داخل نظام الحكم. إن نشر أخبار الفساد، وتعليقات الأعمدة الصحفية عليها، ومناقشتها في الحوارات الإذاعية والتلفزيونية، ومتابعة أصدائها داخل المجتمع، من شأنه خلق رأي ضاغط يربك القوى النافذة المسؤولة عن هذا الانحراف في استعمال السلطة. وفي كثير من الأحيان يتنهي الأمر في مثل هذه الدول إلى استقالة مسئولين حكوميين، أو انسحاب مرشحين من المعركة الانتخابية.

تستطيع وسائل الإعلام أن تمارس الرقابة على كل شيء ، بما فيها الرقابة على الأجهزة الرقابية الرسمية في الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية. كما أنها تتطرق، علاوة على قضايا الفساد، إلى قضايا سوء التسيير، وقلة فاعلية الحكومة . وفي كل أنحاء العالم، يهتم رجال السياسة بالصورة الإشهارية التي تصنعها وسائل الإعلام أكثر من اهتمامهم بالوسائل الأخرى التي تستعمل للحد من الفساد والتعسف في استعمال السلطة. ذلك أن السياسيين يخافون تأثير وسائل الإعلام في تشكيل الرأي العام ضدهم، مما قد يؤدي إلى انهيار شعبيتهم لدى منتخبيهم فيخسروا الانتخابات التالية بسبب الإعلام . نظرا للقوة الهائلة التي تمثلها وسائل الإعلام تحاول الأنظمة في كثير من الأحيان أن تتحكم فيها. بل إن كثيرا من هذه الأنظمة تملك جرائد وإذاعات ومحطات تلفزيونية بغرض التحكم في مضمون المعلومة. على المواطنين أن يعلموا من يملك وسائل الإعلام في بلادهم، وهل هذه الوسائل مستقلة أم تابعة لنظام الحكم.

إن الوسائل التي تستعملها الأنظمة للتحكم في وسائل الإعلام كثيرة، منها ما يتعلق بتعقيدات الطباعة، ومنها ما يتعلق باحتكار الإعلانات الإخبارية، ومنها ما يتعلق بالمتابعات الإدارية والجبائية. وكل هذه الوسائل تستعمل في ابتزاز مسؤولي وسائل الإعلام للخضوع لإرادة النظام . علاوة على ذلك، تستعمل السلطات وسائل الرقابة التقليدية على ما يكتب ويذاع، وتصل في كثير من الأحيان إلى ملاحقة الإعلاميين الذين لا يخضعون للضغوطات فيستمرون في نقد المسؤولين . إن هذه الممارسات هي في حقيقة الأمر ضد المواطنين أنفسهم، لأنها تؤدي إلى فرض الرقابة على ما يرون، وما يسمعون، وكيف يفكرون . وهذا ينافي بدون شك مبادئ الديمقراطية التي تفترض حرية الرأي في وسائل الإعلام.

غير أن وسائل الإعلام ليس من حقها أن تطبع وتنشر ما تريد من غير ضوابط. ليس من حقها أن تنشر الأباطيل، وأثناء التحقيقات التي تقوم بها حول القضايا الراهنة يجب عليها أن تنقل الحقيقة وليس الأوهام. فإن تعمدت نشر الأكاذيب عليها أن تتحمل مسؤوليتها أمام القضاء. ليس من

حقها كذلك إشاعة الإباحية والفساد الأخلاقي. ولحفظ المجتمع من هذا النوع من الفساد كثير من الأنظمة الديمقراطية تضع قيودا ضد الفجور والخلاعة في وسائل الإعلام .

بإمكان وسائل الإعلام أن تنحرف عن وظيفتها الطبيعية وتساهم في إفساد الديمقراطية ذاتها حينما تتحول، من جهة أخرى، إلى أداة في أيدي مجموعات الضغط، وأصحاب المال والمصالح، واللوبيات النافذة، التي تستعملها لتزييف الحقيقة وصناعة رأي عام يخدم الأقلية على حساب أغلبية المواطنين .

لكي تكون وسائل الإعلام حيادية ومستقلة، ولكي تتمكن من توقيف التعسف في استعمال السلطة بشكل فاعل، لا بد أن يتمكن الصحفيون من الوصول إلى المعلومة. ولا بد لهؤلاء أن يؤدوا دور المحققين حينما يتناولون دراسة تصرفات ووظائف نظام الحكم. غير أنه يجب على الصحافة المتخصصة في مجال التحقيقات أن تحترم قواعد المهنة ، فتلتزم باحترام الحياة الخاصة للناس على سبيل المثال.

## 7 . الإجراءات القانونية :

إن تحديد الإجراءات القانونية المتبعة، خصوصا في تعامل الإدارة مع المواطنين، يشكل وسيلة مهمة في الحد من التعسف في استعمال السلطة . تسمى هذه الإجراءات أحيانا (( الضمانات التي ينص عليها القانون )) . وطبقا لهذه الضمانات، يجب على السلطات أن تشعر المواطنين مسبقا قبل الشروع في بعض الأعمال، خصوصا التي لها علاقة مباشرة بشؤونهم . وقد يستلزم الأمر أحيانا لقاء مباشرا بالمعنيين . وفي كل الأحوال، يجب على السلطات أن تتخذ قرارات مبررة ومنسجمة مع القواعد المتبعة .

إن الإجراءات القانونية تحمي المواطن من القرارات التعسفية التي يمكن أن تقوم بها السلطات . وتمنع من استغلال النفوذ . فعلى سبيل المثال لا يمكن سحب منحة يتقاضاها مواطن من الدولة إلا بعد إشعاره بذلك، وبعد الالتقاء به، بغرض شرح الأسباب التي أدت إلى هذا القرار .

إن الالتزام بإشعار المواطنين بأي تغيير تريد السلطات إجراؤه، بإمكانه أن يصحح أخطاء السلطات نفسها، ويجعلها تتراجع عن قراراتها . وقد حدث هذا لعمر بن الخطاب

نفسه في حادثة خفض قيمة المهور التي أعلنها للملأ فعارضته امرأة في ذلك وذكرته بقوله تعالى: (( وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً، تأخذونه بهتاناً وإثماً مبيناً))<sup>1</sup>، فما كان من عمر إلا أن تراجع عن رأيه قائلاً: (( أخطأ عمر وأصابت المرأة )) .

## 8 . الوسيط :

إن آية الوسيط هي من الناحية الأخلاقية أشبه ما يكون بمبدأ الشفاعة التي تحدث عنها الله تعالى في قوله : (( من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها ))<sup>2</sup> والتي ذكرها الرسول عليه الصلاة والسلام في حديثه : (( اشفعوا تؤجروا، ويقضي الله على لسان نبيه ما أحب ))<sup>3</sup>.

وفي النظام الديمقراطي العصري يشكل أسلوب المساءلة بنظام (( الوسيط )) أو ((الأمبودسمان))، أو ( المفوض العام )) أحد الأساليب الفاعلة للرقابة و حماية المواطنين من التعسف. وهو جهاز مختص يرأسه موظف عام

---

1 - النساء 19 .

2 - النساء 85

3 - متفق عليه

ذو مستوى عال من الحرفية والتمتع بالاستقلالية . وينشأ هذا الجهاز في الدول الديمقراطية بموجب الدستور، أو بتشريع خاص يصدره الجهاز التشريعي، وتتحدد مسؤوليته أمام البرلمان . غير أن بعض الدول تلجأ إلى إنشائه من قبل الهيئات التنفيذية، أو بالتوافق بين الجهازين، التنفيذي والتشريعي .

يقدم (( الوسيط )) خدماته للمواطنين مجاناً ويختص بشكل عام بما يلي :

. يستقبل شكاوى المواطنين ضد المسؤولين الحكوميين ويحقق فيها ويوصي بالإجراءات المناسبة لحل المشكلات .  
. يتأكد من أن الموظفين السامين يؤدون دورهم بكل مسؤولية .

. يوصي بالتعديلات الضرورية للقوانين غير الملائمة .  
. يوفر منتدى يلجأ إليه المواطنون الذين يشكون من ممثلي السلطات .

. يمارس دور الرقابة على الإدارة العمومية .  
ولكي يتمكن (( الوسيط )) من أداء دوره على أحسن وجه لا بد أن يوفر له القانون ما يلي :

. المحافظة على استقلاليته في أداء واجباته.  
. تخويله سلطة التحقيق ومنحه الصلاحيات الواسعة لإنجاز ذلك.

. تسهيل إمكانية وصول الجمهور إليه .

## 9 . الرقابة البرلمانية :

إن السلطة الرقابية التي يمتلكها البرلمان توفر آليات فاعلة لضمان الشفافية في أداء الهيئة التنفيذية ومنع التعسف في استعمال السلطة. تتفاوت آليات الرقابة البرلمانية من حيث الإثارة والأهمية من آلية إلى أخرى، فالسؤال البرلماني (السؤال الشفوي أو السؤال المكتوب) يسمح للنائب، ومن خلاله الرأي العام، أن يطلع على كل المعلومات والوثائق والحديث التي تتعلق بالسؤال، في أي موضوع من مواضيع الشأن العام . إذا كان جواب ممثل الحكومة غير مقنع، أو إذا اتضحت من خلاله قضايا أكثر خطورة، توفر الآليات الرقابية البرلمانية أداة أكثر فاعلية، وهي المناقشة العامة التي تنقل النقاش الثنائي بين النائب وممثل الحكومة إلى مناقشة شاملة بين الحكومة كلها

وجميع أعضاء البرلمان، يتابعها الرأي مباشرة عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة.

إذا لم يصل أغلبية أعضاء الجهازين التشريعي والتنفيذي إلى تفاهم حول القضية المثارة من خلال النقاش العام، تتيح الآليات البرلمانية الانتقال إلى وسيلة أكثر دقة ونجاعة، وهي لجان التحقيق البرلمانية التي تملك صلاحية الاطلاع على كل الوثائق التي تراها مناسبة في أي موقع كانت، كما يمكنها أن تستدعي من تشاء، أو تنتقل للتحقيق في أي مكان شاءت. و قد تفضي نتائج التحقيق إلى أن تطيح بالوزير المعني أو الحكومة كلها من خلال استعمال آلية استجواب الحكومة وعملية حجب الثقة.

يمكن للبرلمان أن يؤدي دور الرقابة كذلك بطريقة أقل إثارة من خلال الكشف والمراجعة والنقاش الفني داخل اللجان البرلمانية . وفي كثير من البرلمانات يمكن للنواب أن يحركوا مختلف آليات الرقابة البرلمانية بشكل مباشر بمعزل عن بعضها البعض، من السؤال الكتابي والشفوي إلى حجب الثقة.

## 10 . لجان التحقيق الخاصة :

يتم تعيين لجان التحقيق الخاصة من قبل الهيئة التنفيذية . وتختص هذه اللجان بالتحقيق في تهم الظلم واللامساواة ، وحالات سوء التسيير، وقلة الفاعلية في تدبير الشأن العام . وعليها أن تقدم تقارير عن أعمالها وأن تقترح توصيات تتعلق بالموضوع الذي تحقق فيه . تمارس لجان التحقيق الخاصة أعمالها باستقلالية تامة عن الهيئة التنفيذية، وأثناء ذلك لها الحق في الإطلاع على المعلومات التي تريدها. تقوم هذه اللجان في كثير من الأحيان بإنجاز مهام محددة، مثل فحص تهم استعمال العنف من قبل رجال الشرطة، أو مراجعة التشريع الجبائي، أو بلورة توصيات خاصة بإعادة هيكلة المنظومة القضائية. كثير من هذه اللجان مؤقتة وينتهي وجودها بانتهاء مهامها .

ب . الآليات الدولية للحد من الفساد والتعسف في استعمال السلطة :

لقد أصبح العالم قرية صغيرة بفعل نظام العولمة الذي مهدت له الثورة المعلوماتية والتطور الكبير في وسائل النقل و الإعلام والاتصال فأصبح التواصل بين مختلف أمم وشعوب العالم أمرا يسيرا، وأصبحت الأحداث التي تقع في أي بقعة في العالم تنقل بشكل مباشر إلى كل بقاع الأرض، وأصبحت اقتصاديات العالم مترابطة، والأسواق مفتوحة، وما يحدث في أي بلد من البلدان بإمكانه أن يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أوضاع غيره من البلدان .

إن هذه التطورات أكدت التوجه الذي أنتجته تجربة الحربين العالميتين بضرورة صيانة الأمن والسلم الدوليين، وضمان حماية الحريات والحقوق الأساسية للإنسان في كل أنحاء المعمورة . لقد طورت أطراف المجتمع الدولي وسائل تمكنها من الضغط على الدول التي تسيء أنظمتها للحريات والحقوق الأساسية للإنسان . ويمارس المجتمع الدولي ضغوطاته بواسطة العقوبات وأساليب العزل الدولي المختلفة، التي تفرضها منظمة الأمم المتحدة، ومن خلال مختلف العمليات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية. وكل ذلك بغرض الحد

من الفساد والتعسف في استعمال السلطة الذي يصدر من الأنظمة الحاكمة في بعض دول العالم. غير أنه لا بد من الإشارة بأن انحرافات كبيرة أصابت أداء مؤسسات الأمم المتحدة بسبب الاختلال الكبير الذي وقع على مستوى التوازنات الدولية، وحتى المنظمات غير الحكومية أصبحت تستعمل لصالح القوى والدول المهيمنة لخدمة مصالحها كوسائل لابتزاز الدول الأخرى وفقدت كثيرا من مصداقيتها بسبب انحيازها الذي صار مكشوفاً. غير أن الأمم المتحدة تبقى وسيلة أساسية في منع الفساد ولا بد للمجتمع الدولي أن يهتم بإصلاحها وإبعادها من الاستغلال من طرف هذه القوة أو تلك لأن انتهاء دور المنتظم الدولي دون إيجاد بديل يعادله أو يفضله يضر بالبشرية كلها قويا وضعيفا. ولقد أثبتت التطورات الدولية الأخيرة بأن من الآليات الدولية التي يمكن أن تساهم في حفظ التوازن الدولي وتؤثر تأثيرا إيجابيا في مكافحة الفساد المنظمات غير الحكومية المستقلة فعليا عن إرادة القوى الاستعمارية المهيمنة.

## 1 . منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الدولية:

تشكلت منظمة الأمم المتحدة من 51 دولة بعد الحرب العالمية الثانية للمحافظة على الأمن والسلم العالميين . وقد وصل عدد الدول الأعضاء سنة 1999 إلى 188 دولة وتبقى العضوية مفتوحة، وفق الفقرة الأولى من المادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة، التي تعتبر أن العضوية (( مباحة لجميع الدول الأخرى المحبة للسلم، والتي تأخذ نفسها بالالتزامات التي يتضمنها هذا الميثاق والتي ترى الهيئة أنها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات رغبة فيها ))

تقوم منظمة الأمم المتحدة بتشجيع إنشاء مدونة لقواعد السلوك الديمقراطي والمسؤولية الدولية، ولها تأثير كبير على السلم والاستقرار في العالم من خلال : طرق الوساطة، إرسال لجان التوفيق، إرسال المراقبين الأميين لضمان تطبيق قراراتها، إصدار قرارات العقوبات والمقاطعة، وفي بعض الأحيان تُكون وتُرسل قوات عسكرية إلى مناطق النزاع<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> - ريمون حداد، العلاقات الدولية، دار الحقيقة، بيروت ص 460

حينما تفرض الأمم المتحدة العقوبات على دولة ما، تطلب من دول العالم الأخرى منع تلك الدولة من المشاركة في النشاطات الدولية. ومثل هذه العقوبات تلجأ إليها الأمم المتحدة بسبب حالات انتهاك حقوق الإنسان، أو التعسف في استعمال السلطة في الدولة المعنية بالعقوبات. ومن هذه العقوبات منع المشاركة في النشاطات الدولية في مختلف المجالات الاقتصادية والدبلوماسية والرياضية . كما يمكن أن تصل العقوبات إلى عدم الاعتراف بالدولة بسبب انتهاكاتها وتعسفها. وفي كثير من الأحيان تكون هذه العقوبات آلية فعالة لمنع الفساد والتعسف في استعمال السلطة.

بالإضافة للأمم المتحدة تأسست منظمات دولية كثيرة منها : الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الإفريقي، منظمة الدول الأمريكية، الجامعة العربية، المؤتمر الإسلامي وغيرها، وتلعب هذه المنظمات بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة أدواراً متفاوتة الأهمية في مكافحة الفساد والترويج للحكم الصالح،

من أهمها إبرام معاهدات دولية لمكافحة الفساد ومتابعة تنفيذ ما تتضمنه هذه المعاهدات من التزامات .

ومن أهم هذه المعاهدات على سبيل المثال :

. معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد : أبرمت في

ديسمبر 2003 .

. معاهدة الاتحاد الإفريقي الإقليمية لمكافحة الفساد :

أبرمت في يوليو 2003.

. معاهدة منظمة الدول الأمريكية لمكافحة الفساد : لم

تدخل حيز التنفيذ .

. معاهدات القانون المدني والجنايي لمجلس أوروبا حول

الفساد .

## 2 . المنظمات غير الحكومية :

أنشاء المجتمع الدولي عددا من المنظمات غير الحكومية

التي تختص في مكافحة مختلف أنواع التعسف في حق الإنسان

والطبيعة، وتعمل على التنمية البشرية في مختلف المجالات

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد اعترف ميثاق الأمم المتحدة بهذه المنظمات، وأعطاهما وفق المادة 17 منه صفة الهيئات الاستشارية. ومن هذه المنظمات في مجال مكافحة الفساد والتعسف : منظمة العفو الدولية، منظمة مراقبة حقوق الإنسان، منظمة السلام الأخضر، منظمة الشفافية الدولية، المنظمة العالمية لمكافحة الفساد .

تقوم منظمة العفو الدولية بإصدار تقرير دولي سنوي عن انتهاكات حقوق الإنسان في مختلف دول العالم . ومن خلال هذا التقرير تستطيع المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة وكذا الرأي العام الدولي الاطلاع على المعلومات المتعلقة بوضعية حقوق الإنسان في العالم .

منظمة أطباء بلا حدود توفر من جهتها الرعاية الصحية للسكان الذين يتعرضون للخطر بسبب الحروب والأوبئة والكوارث الطبيعية. منظمة مراقبة حقوق الإنسان تدل على المتسببين في انتهاكات حقوق الإنسان، وتشجع الاعتراضات الدولية على الأنظمة المتورطة في الجرائم. ومنظمة

السلام الأخضر تقوم بتحذير المجتمع الدولي من الممارسات التي تضر بالبيئة، وتمارس الضغط على الساحة الدولية للمحافظة على الطبيعة ولا بد من الإشارة رغم الأدوار الإيجابية والفاعلة التي تؤديها هذه المنظمات إلا أنها كثير ما تستعمل من قبل القوى الدولية لابتزاز الأنظمة وإخضاعها وكثيرا ما يحدث لها أن تكيل بمكيالين في القضايا التي تهتم بها. وفي السنوات الأخيرة ومع التغيرات الكبيرة التي طرأت على العلاقات الدولية نشأت منظمات جديدة تقوم بدور مكافحة الفساد والتعسف في استعمال السلطة بطرق غير تقليدية، ومن هذه المنظمات منظمة (( الشفافية الدولية))<sup>1</sup> التي تأسست سنة 1993 والتي اعتبرت بأن المنظمات الدولية الحكومية الكبرى التي تعمل في مجالات التنمية لا تولي الاهتمام الكافي بمحاربة الفساد في مواجهة الشركات العالمية الكبرى، التي تحملها مسؤولية انتشار ((الفساد الكبير)) بالتواطؤ مع

---

1 - انظر حسن نافعة، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 531 - 562 .

المسؤولين الرسميين الكبار في مختلف أنحاء العالم، وتؤدي هذه المنظمة دورها من خلال : جمع المعلومات عن الظاهرة وبلورة مناهج وأساليب جديدة لقياسها، العمل كمستشار فني أو كبيت خبرة عالمي متطوع لمكافحة الفساد، التعاون مع المؤسسات التجارية والمالية الدولية ذات السمعة الحسنة، لعب دور اللوبي المنظم لدى المنظمات الدولية الحكومية. وبالإضافة إلى منظمة الشفافية الدولية تأسست سنة 2002 منظمة برلمانية دولية جديدة هي ((المنظمة العالمية لمكافحة الفساد)) بحضور برلمانيين من 72 دولة وقد تأسس فرعها العربي في بيروت سنة 2003 وهي تهتم بتبادل التشريعات والتجارب في كيفية مكافحة الفساد، وتنسق بشكل كبير مع منظمة الشفافية الدولية. وهذا بالإضافة إلى الحركة العالمية للمنظمات غير الحكومية التي تبحث عن بديل للعملة الراهنة، ومن أهم أدوارها مكافحة الفساد والتعسف وانتشار الفقر والبطء والتلوث بسبب هيمنة ثقافة السوق على حساب كرامة الإنسان .

## الفهرس

- الفصل الأول : في الحكم الصالح .
- المبحث الأول : في الحكم الصالح في المنظومة السياسية المعاصرة .
- المبحث الثاني : في حقيقة وأسس الحكم الصالح في الفكر الإسلامي .
- الأساس الأول : العدل .
- الأساس الثاني : الشورى .
- الأساس الثالث : المسؤولية .
  
- الفصل الثاني : في آليات الحد من الفساد .
- المبحث الأول : في تعريف الفساد .
- المبحث الثاني : في محاربة الفساد في الفكر الإسلامي .

. المبحث الثالث : في آليات الحد من الفساد .

أ . في الآليات الداخلية للحد من الفساد .

1 . الرقابة الذاتية .

2 . الفصل بين السلطات .

3 . إعلان الحقوق .

4 . سيادة القانون .

5 . التعددية . الحزبية والتداول على السلطة .

6 . وسائل الإعلام والاتصال .

7 . الإجراءات القانونية .

8 . الوسيط .

9 . الرقابة البرلمانية .

10 . لجان التحقيق .

ب . في الآليات الدولية للحد من الفساد .

1 . منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية

الدولية .

2 . المنظمات غير الحكومية .